



مركز الأرض لحقوق الإنسان

سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

العدد رقم (48)

أوضاع المرأة الريفية فى سوق العبيد

إعداد

مركز الأرض لحقوق الإنسان

القاهرة في
يوليو 2006

122 ش الجلاء - برج رمسيس - القاهرة ت/ف 5750470
122 Galaa St., Ramsis Sq., Cairo - Egypt Telefax : 5750470
E.mail: lchr@thewayout.net - lchr@lchr-eg.org
Website [www. Lchr-eg.org](http://www.Lchr-eg.org)

فهرس

الصفحة

الموضوع

3	تقديم
8	تمهيد
12	أولاً : المرأة والمشاركة السياسية
12	1 -المشاركة السياسية للنساء (حقوق غائبة)
15	2 -الاضاع السياسية في محافظة الجيزة
15	3 -الدراسة الميدانية (نساء وفتيات خلف التاريخ)
17	ثانياً : أوضاع المرأة الريفية فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية في العمل
17	1- المرأة في سوق العمل (عبودية جديدة)
21	2-الأوضاع الاقتصادية في محافظة الجيزة والقرية محل البحث (عاطلات في سوق العبيد)
22	3 -الدراسة الميدانية(نظرة للوراء ... العبودية في ثوب المرأة الريفية)
24	4 -ظروف التشغيل (النساء في سوق الرقيق الابيض)
29	ثالثاً : أوضاع المرأة الريفية الاجتماعية وحققها في الصحة والتعليم
	1 -الحرمان الاجتماعي وسوق الرقيق الابيض
	2 -الاضاع الاجتماعية في محافظة الجيزة والقرية محل البحث (الجهل والمرض سمة عامة داخل الريف
34	
37	3 -نتائج الدراسة الميدانية (البنت في سوق الرقيق لا تحتاج الي العلام)
41	رابعاً: القانون والمرأة الريفية
	1سياسات الإصلاح الزراعي وأثرها على المرأة الريفية (حرية السوق الزراعي وحرية العبودية للفتيات)41
	2- قانون العمل والمرأة الريفية (اهمال الدولة وتخلفها يصل الي درجة نسيان وجود النساء الريفيات
43	العاملات من على خريطة المجتمع)
44	3- الدراسة الميدانية (فقدان الذاكرة عنوان الحكومة لتقنين عبودية النساء في سوق النخاسة)44
46	خامساً : يوميات سوق النساء في الحقول والمزارع
51	سادساً : نتائج الدراسة وتوصيات التقرير
57	سابعاً :ملاحق التقرير (نموذج الاستمارة)
	تقديم

يعد هذا التقرير العدد رقم(48) من سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يصدرها المركز ويتناول أوضاع المرأة الريفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل تطبيق قوانين الإصلاح

الاقتصادي وقانون العمل الموحد. ويتعرض التقرير لأوضاع النساء العاملات في قطاع الزراعة خاصة فيما يتعلق بمشاركتهن السياسية، والاقتصادية وحقهن في العمل، وأوضاعهن الاجتماعية والتعليمية ويستعرض نتائج الدراسة الميدانية لقرية الرهاوي بمحافظة الجيزة حيث يبين في دراسات الحالة لعشرين من المبحوثات العاملات في المزارع الكبيرة بمنطقة الخطاطبة ظروف تشغيل هؤلاء السيدات عبر اجراء مقابلات شخصية وجماعية مع مجموعات النساء العاملات بالقرية.

وينقسم التقرير إلى ستة أقسام رئيسية. ويتناول القسم الأول أوضاع المرأة الريفية السياسية حيث يشير إلى أن مصر تحتل الموقع رقم 77 في مجال تمكين المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية وتصل نسبة النساء في البرلمان إلى 2,4%، و6% في مجلس الشورى، و2% في المجالس المحلية، وتبلغ نسبة مشاركة النساء في النقابات المهنية 17%، وفي نقابات العمال 3%، و9% في شغل وظائف للمديرين والعاملين في الوظائف الإدارية ونقل النسبة الي اكثر من النصف بالنسبة للمرأة في الريف بينما تتحدر نسبة المشاركة الي مستويات متدنية بالنسبة للمرأة العاملة في قطاع الزراعة .

فالوضع السياسي في مصر يتسم بوجود قيود شديدة على الحريات العامة وتشكيل الاحزاب والمشاركة في النقابات ومنظمات المجتمع المدني وفي مثل هذا السياق تتعرض النساء للتمييز في المؤسسات المختلفة وتبين الدراسة الميدانية غياب المشاركة السياسية للنساء بالقرية . حيث يتبين ان 80% من نساء القرية ليس لديهن بطاقات شخصية و 9% فقط لديهم بطاقات انتخابية و 3% يشاركون في الانتخابات التي تجري في القرية .

أما القسم الثاني فيتناول أوضاع المرأة الاقتصادية وحقها في العمل، حيث يشير التقرير إلى أن عمالة الإناث تمثل 21% من إجمالي القوة العاملة في مصر وترتفع نسبة البطالة بين الإناث إلى 23% بينما تنخفض النسبة بين الذكور إلى 6%. وتعمل 77% من النساء في قطاع الزراعة والخدمات، 23% منهن في قطاع الصناعة والتجارة والبنوك.

و تشكل مساهمة المرأة 26% في القطاع الحكومي، و12% في القطاع العام وقطاع الأعمال، و16% في القطاع الخاص بينما تشكل النساء غالبية العاملين في القطاع الهامشي وتبلغ معدلات بطالة النساء اربعة اضعاف الرجال وتعتبر اعلى نسبة بطالة بمحافظة اسوان حيث تبلغ 65% بينما تعتبر اقل نسبة للبطالة بمحافظة المنوفية وبنو سويف حيث تصل الي 8% .

وتبين النساء المبحوثات بالقرية ان 82% منهن يعملن لمساعدة الاسرة في المعيشة بينما 18% يعملن من اجل توفير النقود للزواج وتعتمد القرية على عمل النساء في قطاع الزراعة حيث يعمل معظم الرجال في حفر الابار لارتفاع اجرتها اليومية عن العمل في القطاع الزراعي .

اما القسم الثالث فيتناول أوضاع المرأة الاجتماعية وحققها في التعليم والصحة. حيث يؤكد التقرير على أن المرأة لا تراث الأرض الزراعية في بعض المناطق الريفية ولكنها تديرها في بعض المناطق الأخرى. وحتى إبريل 2002 وصل عدد الحائزين للأرض من الذكور 8.434.846 حائزاً، في حين أن عدد الحائزات الإناث المصريات للأرض لم يزيد عن 267.830 ويمثلن 5.27% من جملة عدد الحائزين بالرغم من ان عدد النساء الريفيات يساوي تقريباً عدد الرجال . كما يشير التقرير إلى ان الأسر التي تعولها نساء في مصر تصل نسبتها تقريباً الي حوالي 15% في كل أنحاء مصر. وتختلف النسبة والأعداد من محافظة إلى أخرى، ومن قرية إلى أخرى. ففي محافظة القليوبية تتراوح نسب الأسر التي تعولها نساء بين 18% و20% من إجمالي عدد الأسر. وفي محافظة الفيوم ترتفع النسبة الي 42% في بعض القري في حين تنخفض النسبة على 2.5% في بعض قري محافظة شمال سيناء.

وتصل الامية بين النساء الي 62.5% مقابل 37% من الرجال وترتفع هذه النسبة لتصل الي 76% في الوجه القبلي مقابل 44.8% في الوجه البحري في مقابل 21.6% في الحضر ويتم توزيع الغذاء بشكل غير عادل بين النساء والرجال بالريف وتبلغ نسبة الاسر التي يتم فيها ذلك 33% من اجمالي عدد الاسر بالقري وتتدني الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية بالقرية محل البحث فالوحدة الصحية المتهاكة لا تقدم ايه خدمات ولا يوجد صرف صحي بالمنازل ومياه الشرب ملوثة بسبب مرور مصرف الرهاوي بشوارع القرية وحوالي 25% من اهالي القرية مصابون بأمراض مختلفة اهمها الفشل الكلوي ويؤكد 92% من عينة الدراسة انهن لم يذهبوا للمدرسة وان 8% منهن تسربوا من التعليم في المرحلة الابتدائية وان 77% منهن تزوجوا وعمرهن يقل عن 17 عام .

والقسم الرابع من التقرير يتناول اثر تطبيق قانون الارض و العمل الموحد على اوضاع النساء العاملات التي يعتبرن اكثر المتأثرات سلباً بهذا التطبيق خاصة اسر المزارعات التي تم طردهن من الارض واصبحوا لا يحوزون ارضاً على الاطلاق وتحولوا الي عمال تراحيل حيث اضطرت تلك النساء الي العمل في حقول الغير بعد ان كانت تعمل في حقل زوجها وفي

ظروف تشغيل سيئة بداية من الاجر المتدني وغياب الحماية التأمينية والصحية كما تبين الدراسة غياب التفتيش والرقابة عن العمل في قطاع الزراعة من مفتشي مكتب العمل وذلك لاستثناء قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 من تطبيق احكامه على النساء العاملات في قطاع الزراعة البحتة .

وقد اكد 91% من عينة البحث الميداني انهم لا يعرفون شي عن قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 او عن حقوقهم في الاجر العادل او الاجازات او التأمين الاجتماعي والصحي كما ذكر 9% انهم يستحقون تعويضاً إذا ماتوا او اصابوا اثناء العمل او بسببه .

ويتناول القسم الخامس القصص المأساوية لبعض النساء والفتيات المبحوثات تحت عنوان " يوميات سوق النساء " حيث تحكي مها واميرة وولاء وكريمة وام سيد ظروف تشغيل المتدنية واسباب خروجهن الي الحقول وتحمل المشقة والعبودية ومخاطر العمل بدون حماية الا ضمير مقال الانفار او صاحب المزرعة ويحكون في قصص خيالية كيف ادت سياسات السوق الحرة الي تحويل هؤلاء النساء الي عبيد في سوق النخاسة المسمي بالسوق الحرة؟ بينما تناول القسم السادس توصيات التقرير وكان اهمها بالنسبة لقرية البحث :

• **ضرورة الانتهاء من تجهيز الوحدة الصحية و العمل على بناء جسر أمام المدرسة الابتدائية حتى لا يتعرض الأطفال والفتيات لمخاطر حوادث الطرق وإنشاء مدرسة ابتدائية واعدادية بالقرية نظراً لكثافة الفصول المرتفعة بمدارس القرية وادخال الصرف الصحي حتى تنتهي المشاكل الصحية والبيئية الناتجة عن وجود مصرف الرهاوى الذى يسبب العديد من المشاكل لأهالى القرية مع عمل محطة تحلية على هذا المصرف قبل مروره بالقرية لدرء المخاطر الصحية التي يسببها ووقف اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي بشكل عاجل لوقف اصابة المواطنين بالفشل الكلوى و استخراج بطاقات الرقم القومي والبطاقات الانتخابية لكافة النساء بالقرية.**

• **العمل على دعم الأسر اللاتي تسرب اطفالها(ذكور-إناث) من التعليم او الاسر التي بدون عائل من قبل مكتب وزارة الضمان الاجتماعي بالقرية وذلك حتى يستطيعوا استكمال تعليم اطفالهم بصرف مبلغ لا يقل عن 200 جنيه شهرياً لكل اسرة والسماح لجمعية نهضة وتنوير الرهاوى التي قامت وزارة التضامن الاجتماعي برفض اشهارها بالسماح بممارسة نشاطها لتحسين اوضاع اسر الاطفال وحماية حقوق الفتيات والنساء العاملات .**

ويؤكد المركز على ان تحسين وضع النساء العاملات في قطاع الزراعة لن يتأتى الا عبر برامج قومية بديلة تعمل على تحسين اوضاع المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع مع ضرورة ايلاء اهتمام خاص بحقوق النساء الريفيات وعلى سبيل المثال

- استخدام نظام الكوتة لضمان مشاركة النساء في كافة المجالس التشريعية والمحلية و مجالس ادارة كافة منظمات المجتمع المدني ووقف التمييز والعنف ضد المرأة خاصة العاملة في قطاع الزراعة .
- إلغاء التمييز ضد المرأة الريفية في قانون العمل الموحد لسنة 2003، وإدخال النساء العاملات في الزراعة البحتة تحت مظلة الحماية وكفالة حقوقهن في التأمين الاجتماعي والصحي بالغاء نص المادة 97 من القانون المذكور
- العمل على دمج أنشطة المرأة في سوق العمل والائتمان و كافة المشروعات التنموية التي يتم تنفيذها بخلق فرص عمل مستدامة مع ربط هذه المشروعات التنموية التي تقوم بها المرأة بأحتياجات الاسواق مع تطوير قدراتهن وتمكينهن لتعليم ابنائهن وكفالة حقوقهن في الحياة الكريمة .
- العمل على إدماج النوع الاجتماعي داخل كافة البرامج والأنشطة الموجودة في المجتمع وترويج ذلك عبر وسائل الاعلام المقروءة والمرئية والمسموعة .
- إقامة فصول محو الأمية ومدارس الفصل الواحد بالقرب من سكن الدارسات المتسربات من التعليم وفي أوقات مناسبة تتوافق مع عملهن الشاق وحل مشكلات عملية التعليم مثل تكديس الفصول ورفع مرتبات المدرسين و تطوير المناهج بحيث تضمن جودة عملية التعليم في مصر .

والمركز يطالب كافة مؤسسات المجتمع المدني بالعمل لتنفيذ توصيات التقرير او أي توصيات اخري ذات صلة بتحسين اوضاع المرأة الريفية خاصة العاملة بقطاع الزراعة والقيام بحملات نوعية لمطالبة اعضاء مجلس الشعب ووزارة القوي العاملة بالغاء نص المادة رقم 97 من قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 التي تستثني النساء العاملات من تطبيق احكام القانون وذلك للمساهمة في مستقبل افضل لبلادنا كي تحصل فيه نصف المجتمع " المرأة" على حقوقها في الامان والعمل اللائق والحياة الكريمة .

تمهيد

يتناول هذا التقرير أوضاع المرأة الريفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع المرأة الريفية في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي وقانون العمل المصري. ويتعرض هذا التقرير باختصار لأوضاع المرأة الريفية في المشاركة السياسية، وأوضاعها الاقتصادية وحقها في العمل، وأوضاعها الاجتماعية والتعليمية. والمرأة الريفية هي التي تعيش في الريف وتعمل مع أسرتها في الزراعة أو تقوم بأي نشاط يساهم في دخل الأسرة من تربية للحيوانات وللطيور وغيرها من الأعمال التي تقوم بها الغالبية العظمى من النساء الريفيات.

ويهدف هذا التقرير إلى التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة (فتيات-نساء) في الريف وخاصة في الأسر الفقيرة.

وقد استخدمنا المنهج الكيفي في إعداد هذا التقرير للحصول على معلومات كيفية متعمقة عن مجتمع الدراسة (القرية) وإظهار العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الموجودة في القرية عينة البحث وهي قرية الرهاوى التابعة لمركز امبابة بمحافظة الجيزة. والعلاقات التي تحكم الإطار العام الذي تتحرك في محيطه النساء، كما تم الاعتماد بشكل أساسي على الملاحظة لمجتمع الدراسة سواء في القرية أو مع الفتيات والنساء عينة البحث.

أيضاً تم القيام بعدد من المقابلات الشخصية التي استخدم فيها دليل المقابلة مع النساء، الفتيات والسيدات كلاً على حده. وذلك للمساعدة في القيام بدراسات الحالة. كما تم تشكيل حلقات مناقشة جماعية مع الفتيات وأخرى مع السيدات.

كما تم استخدام استمارة استبيان واختيار عينة عمدية من الإناث قوامها 20 مفردة، وقد روعي أن تحتوى هذه العينة على أنواع مختلفة من الإناث اللاتي تسربن من التعليم، واللاتي لم يلتحقن بالتعليم من الأساس وهن في نفس الوقت عاملات، بحيث راعت هذه العينة الفئات العمرية المتنوعة للنساء (فتيات-سيدات) وقد تم اختيار عينة من الفتيات الأطفال العاملات من سن 10 : 16 سنة قوامها 20 مفردة، وكذلك عينة من السيدات المتزوجات العاملات من سن 16: 40 سنة. وقد روعي في اختيار عينة البحث من الفتيات والسيدات العاملات باليومية بأجر لدى الغير، والسيدات اللاتي تقمن بتربية الماشية والدواجن وبشرط ألا تزيد ملكية الأسرة من الأرض الزراعية المملوكة أو المستأجرة عن فدان واحد .

ويقصد بالريفيات الفقيرات الشريحة الاجتماعية التي يطلق عليها "العاملات لدى الغير" فهذه الشريحة هي الأفقر في الريف والأكثر عدداً. وهي تشكل نسبة 15% من العاملين الزراعيين بأجر يومي (أجر غير ثابت ومتقطع وموسمي). وهي عادة فتاه أو زوجة تعمل في إطار الأسرة أو أرملة أو مطلقة أو امرأة مهجورة تعول أسرتها المكونة أساساً من الأبناء، وقد يكون الزوج أو أحد الأبوين أو كليهما ضمن الذي تعولهم. وهذه الشريحة من النساء يشكلن النسبة الأعلى من العاملات في القطاع غير الرسمي الذي يستوعب في الأساس 1.1 مليون امرأة مصرية يعملن بلا غطاء قانوني أو تأميني يحمي حاضرن ومستقبلهن¹.

وقد واجهتنا بعض العقبات عند قيامنا بإجراء هذا البحث في القرية المختارة. فقد وجدنا صعوبة في مقابلة الفتيات والسيدات العاملات في المزارع، وذلك بسبب أنهن يعملن منذ الصباح وحتى المساء ومن ثم يعودون إلى قراهم وهو منهكين وليس لديهم أى قدرة على مقابلة الباحثين أو التحدث معهم. كما وأن العديدات منهن وخاصة الفتيات يعملن يوم الجمعة سواء في المزارع أو لدى الغير في نفس القرية.

وبالرغم من أننا استطعنا الحصول على المعلومات في دليل المقابلة والاستمارات، إلا أن المعلومات لم تكن مكتملة أحياناً، كما أنهم كانوا يجيبون على الأسئلة بسرعة وبدعم تركيز كما كان شبه رفض من أسر هؤلاء الفتيات للتحدث معنا خوفاً على ضياع فرصة العمل المتاحة لهم إذا نما الي اصحاب المزارع مضمون حديثنا معهم .

وتأتى أهمية إصدار هذا التقرير في ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات الخصخصة وتحرير الأسواق الذى أدى إلى العديد من التأثيرات على أوضاع كافة المواطنين وخاصة العاملين بأجر كالعمال والمزارعين.

حيث تشير العديد من الظواهر الاجتماعية في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة علي وجود أزمة اقتصادية حقيقية ليست وليدة يوم وليلة وإنما هي حصاد تجربة الإصلاح فمن نتائج تطبيق الدولة لهذه السياسات تدهور معدلات النمو، وارتفاع الأسعار، والبطالة، والعجز في ميزان المدفوعات، وتزايد الديون الخارجية والداخلية. كما أدى انسحاب الدولة من دورها في الرعايا

¹ المجلس القومى للمرأة، المرأة الريفية، نادبة رمسيس فرح.

الاقتصادية والاجتماعية وتحرير كامل العلاقات وتركها لاقتصاديات السوق إلى تشريد مئات العمال في المصانع، وفي قطاع الزراعة خروج حوالي مليون فلاح من أراضيهم المستأجرة وعملهم كأجراء باليومية في الأرض الزراعية.

كما نعيش حالات من الغليان وعدم الرضا والتمرد على عدة مستويات سياسية واجتماعية، فمع اعتصامات القضاة المتكررة ورفضهم لقانون القضاة التي تناقشها الدولة، واشتداد الأزمة بين القضاء والدولة، والقبض على عشرات المتظاهرين من كافة القوى السياسية المتضامنين مع القضاة، بالإضافة إلى قمع الدولة للغالبية العظمى من الاحتجاجات والاعتصامات السلمية والزج بالمواطنين في السجون. وتزامن ذلك مع المشاكل التي يواجهها المهنيين في النقابات المختلفة كالصحفيين والمهندسين وأعضاء هيئة التدريس والأطباء.

ففي ظل هذا المناخ السياسي والاجتماعي المضطرب، الذي أدى إلى تدهور الأوضاع وكانت النساء والأطفال الأكثر تأثراً بهذه السلبيات وخاصة المرأة الريفية التي تعرضت للانتهاك بشكل أكبر.

فالمرأة من أكثر الفئات التي تعاني من الفقر، حيث أنها الأقل حظاً من التعليم، والأقل حظاً من التدريب والتأهيل والأعداد، بالتالي في فرص العمل والأجور، وتعمل في ظل ظروف عمل لا تهيب لها الإحساس بالأمان، أو الحماية القانونية، أو الدعم النقابي.

ففي تقرير البنك الدولي الأخير أوضح تباين معدلات الفقر في الريف المصري، فريف الوجه القبلي أكثر فقراً من ريف الوجه البحري. في حين يزيد معدل الفقر في الوجه البحري عن معدله في المناطق الحضرية الكبيرة الشهيرة، القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، السويس. وإذا أخذنا في الاعتبار الفجوة الاقتصادية التي تفصل بين الذكور والإناث، يمكننا القول أن أفقر النساء هن من نساء ريف الوجه القبلي..

ويسكن الريف المصري حتى عام 2002 حوالي 38.433 مليون نسمة، يشكلون 57.6% من جملة سكان مصر، يعيشون في 4137 قرية. ويتفاوت تركيز الريفيين بين 55% في الوجه البحري و44% في الوجه القبلي و1% في محافظات الحدود. وتتعاظم نسبة الريفيين 72.4% من الوجه البحري لتتخفف إلى 53.9% من الوجه القبلي وتصل إلى 41.2% في محافظات

الحدود¹. ولقد مر الريف المصرى بالعديد من التغيرات كنتيجة لهجرة أعداد من الريفيين إلى دول الخليج ثم العودة بمدخراتهم مما أدى إلى تحضر بعض القرى من الناحية الشكلية المادية وفى المقابل أثرت هذه الحركة على القرية بتقلص أدوارها الإنتاجية واستهلاك النمو العمرانى للقرى الزراعية. كما تأثر الريف المصرى بتطبيق قانون الأرض رقم 96 لسنة 1992 حيث حرم الملايين من السر الريفية من استئجار الأراضى وزراعتها والعيش من إيراداتها وتحول الغالبية العظمى من صغار الفلاحين إلى إجراء باليومية. وكان تأثير ذلك على النساء فى الريف أكبر. فالمرأة بسبب كونها الحلقة الضعيفة اجتماعياً، تعاني أكثر من ضغوط المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. ولأن المرأة الريفية تضم فى صفوفها أضعف وأفقر النساء المصريات.

والجدير بالذكر أن النساء الريفيات تنقسم إلى شرائح اجتماعية متباينة. فمنهن الموظفات المقيمات فى الريف والعاملات مقابل أجر شهري ثابت. ومنهن المالكات الحائزات للأرض الزراعية سواء أدرنها بأنفسهن أو سلمنها للذكور لإدارتها. ومنهن العاملات لدى أسرهن سواء كن مستأجرات لأرض أو مربيات لماشية أو دواجن أو يتاجرن فى السلع والخدمات أو يمتهن حرف كخياطة الملابس أو بيع الأقمشة أو...ألخ. ومنهن العاملات لدى الغير بأجر سواء كان ثابت أو موسمي، وعادة ما يكن أجرا باليومية فى الأرض الزراعية.

وهناك شريحة مستحدثة فى صفوف النساء الريفيات. وهى المرأة الريفية التى تعيش بالمجتمعات الزراعية الجديدة. وتحثل هذه الشريحة من النساء الريفيات أهمية متزايدة فى ظل سياسات الدولة التى كانت متبعه لاستصلاح وتوزيع الأراضى الجديدة على شباب وشابات الخريجين وإقامة قرى جديدة لهم. وتسكن هذه القرى فتيات منتفعات لأرض أو زوجات لمنتفعين من الشباب. وهم ينتجون فى ظل حياة قاسية تحاصرهم من نقص للخدمات والمرافق الأساسية، بالإضافة إلى مشاكل لا حصر لها فى الأرض الزراعية من عدم وجود البنية الأساسية من مياه وصرف وعدم توافر مستلزمات الانتاج و..الخ.

¹المرأة المصرية و٩١ لأهداف الإنمائية للألفية، المؤتمر الرابع للمجلس القومى للمرأة، مارس 2004

وسوف نتناول في هذا التقرير المرأة الريفية العاملة بأجر لدى الغير، وخاصة العاملات في المزارع والحقول الواسعة كبيرة المساحة التي تتاج إلى كمية كبيرة من الأيدي العاملة، لنتعرف على الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشريحة من النساء.

أولاً: المرأة والمشاركة السياسية

يتناول هذا الجزء أوضاع المشاركة السياسية للمرأة على مستوى القطر المصري، ثم يتناول الأوضاع السياسية داخل المحافظة والقرية محل البحث. وبعدها يستعرض نتائج الدراسة الميدانية للقرية . وذلك على النحو التالي:

1- المشاركة السياسية للنساء حقوق غائبة

مع أن الدستور المصري يكفل المساواة بين المرأة والرجل إلا أن هذه المساواة لم تتحقق في الكثير من الممارسات العامة في الدولة خاصة في مجال تولى المناصب القيادية في الدولة، وفي المشاركة في الحياة السياسية والعامة. فعلى سبيل المثال رغم وصول المرأة إلى هيئة التدريس في مختلف الجامعات المصرية وتتلذذ العديد من الطلاب من الرجال على أيديهن، إلا أنها لم تتح لها فرصة تقلد منصب رئيس جامعة.

أيضاً حرمت المرأة من المشاركة في العديد من المناصب القيادية في مجالات الخدمة العامة وخاصة في مجال المحليات.

وعلى الرغم من تقلد المرأة لمنصب سفيرة ووزيرة إلا انها حرمت من الوصول إلى منصب المحافظ والنائب العام، وهما من المناصب القيادية التي يتم الوصول إليها بالتعيين.

وقد حققت الدول العربية ما لم تحققه مصر حيث حصلت النساء في الانتخابات البرلمانية الأخيرة على 30% من المقاعد بعد أن تحرك المجتمع والأحزاب من أجل وضع النساء بإعداد قائمة وطنية تم إقرارها. ففي جيبوتي فقد اقنعت الدولة القبائل والعشائر واتفقوا على أن تحصل المرأة على 14% من مقاعد البرلمان. بينما وصلت نسبة تمثيل المرأة السورية في البرلمان إلى 12%.

وفى السودان 9.7%. وفى تونس ارتفعت نسبة عضوية النساء فى البرلمان لتصل 28%. وفى الجزائر وصلت 7.5%. وهذا ما يؤكد أن كثير من الدول العربية حققت ما لم تحققه مصر فى مجال المشاركة السياسية.

فى البحرين تم تعديل الدستور بشكل مباشر وصريح كى يمكن المرأة من ممارسة حقوقها السياسية وحقها فى تقلد المناصب القيادية، وقد تم تعيين سيدة (د. مريم بنت حسن) عام 2003 لتكون أول امرأة ترأس جامعة البحرين وتشغل هذا الموقع الحيوى.

أيضاً على الرغم مما يقال عن المجتمع القبلى التقليدى وعن الظروف المكبلة لحركة المرأة فى الإمارات إلا أنها رشحت إحدى السيدات (د. رفيعة غباشى) لتكون رئيسة جامعة الخليج العربى. والجدير بالذكر أن هناك العديد من الدول العربية بخلاف البحرين والإمارات وصلت فيها المرأة إلى منصب رئيس جامعة منها اليمن والمغرب¹.

ووفقاً لتقرير التنمية البشرية 2005 فإن مصر تحتل الموقع 77 فى مجال تمكين المرأة فى الحياة الاقتصادية والسياسية حيث تصل نسبة النساء فى البرلمان إلى 2,4%، و6% فى مجلس الشورى، ونسبة 2% فى المجالس المحلية، وتبلغ نسبة مشاركة النساء فى النقابات 17%، وفى نقابات العمال 3%، و9% من المديرين والعاملين فى الوظائف الإدارية.

فالوضع السياسى فى مصر يتسم بوجود قيود شديدة على الحريات العامة والديمقراطية، وفى مثل هذا السياق تتعرض النساء للتهميش فى المؤسسات السياسية، بالإضافة إلى انعدام الحماية التشريعية لبعض الفئات الاجتماعية من النساء مثل الخادمت والعاملات الزراعيات.

فلا توجد قيود دستورية أو قانونية فى مشاركة المرأة سياسياً فى الأحزاب والبرلمان والحكومة، ولكن هناك فجوة كبيرة بين القانون وبين الواقع الاجتماعى المحمل بالأعراف والتقاليد فى مصر وخاصة فى الريف الذى مازال يعتبر أن مشاركة المرأة السياسية عيباً وعملاً مقصوراً على الرجال فقط. فالبيئة المصرية بصفة عامة حتى الآن ترفض فكرة خوض المرأة للانتخابات ومواجهه صعوبتها وتحمل تبعاتها، فلذلك لم يزد ترشيح أى حزب للنساء على قوائمه عن 5%، ومن ثم حصلت المرأة عن أربعة مقاعد فقط من بين 444 مقعد فى انتخابات مجلس الشعب عام 2005

¹ أمنية طلال، مجلة المرأة الجديدة، العدد رقم 15 يونيو 2005.

فبالرغم من الخطاب الرسمي الذي استمر سنوات عديدة ونادت به أجهزة حكومية وشبه حكومية مثل المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وأجهزة أخرى، وهى جهات زعمت بأنها مهتمة بالنهوض بحقوق المرأة المصرية-وعلى رأسها الحقوق السياسية- وتحقيق المساواة بين الجنسين. فلم تفلح كل هذه الجهود فى تعبئة النساء المصريات من أجل الترشح فى انتخابات مجلس الشعب المصري فى الدورة الأخيرة 2005، فكانت المحصلة النهائية هى استخراج مئات الآلاف من بطاقات الرقم القومي للنساء الفقيرات ضمناً لولاء أصواتهن.

وكانت النتيجة الإجمالية هى ترشيح الحزب الوطني لعدد 6 سيدات من أصل 444 مرشح بنسبة تصل إلى فاصل من المائة، وجماعة الإخوان المسلمين "المحظورة" رشحت سيدة واحدة (رغم وعود هذه الجماعة بتغيير خطابها الأصولي المعادى للمرأة)، كما قام كلا من حزب الغد وحزب الأمة وحزب الوفد أيضاً بترشيح سيدة واحدة. وقام حزب التجمع بترشيح 5 سيدات من أصل 66 مرشح. وقد بلغت نسبة المرشحات المستقلات حوالى 100 مرشحة للانتخابات البرلمانية، نجحت منهن عدد ضئيل. وتشير ظاهرة المرشحات المستقلات إلى انعدام الثقة فى الأحزاب السياسية الحالية وإلى تفضيل خوض المعركة دون الهيمنة الحزبية الذكورية، الذين قاموا باستبعاد النساء من الترشيح لضمان المقاعد لحزبهم وخوفاً من المناخ المعادى للمرأة الذى يمكن أن يؤدى إلى إسقاط المرشحات فقط لمجرد كونهن نساء¹.

ونفس الكلام يمكن أن ينطبق على مشاركة المرأة فى المجالس المحلية، حيث تدور نسبة المشاركة حول 1% باستثناء الفترة التى خصصت فيها مقاعد للنساء سواء فى ظل النظام الانتخابى الفردى أو فى ظل القائمة النسبية، حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة 9.2% فى دورة 1983، وتراجعت لتصبح 1.5% عام 88، ثم 1.2% فى سنة 92، ثم 1.6 فى دورة 97، وبلغت فى انتخابات 2002 الأخيرة 1.74%.

أما على صعيد تمثيل النساء فى مجلس الشورى فقد بقيت المعدلات فيه أعلى من المجالس المنتخبة الأخرى، حيث بلغت النسبة فى المجلسين السابقين 5.7% ثم 7.5%، غير أن هذه النسبة لم تتحقق بالانتخاب وإنما من خلال تعيين رئيس الجمهورية لهن.

¹ تقرير حول النساء والانتخابات البرلمانية 2005، مؤسسة المرأة الجديدة بالتعاون مع منتدى المنظمات النسائية من أجل التغيير.

أما على مستوى النقابات العمالية والمهنية، فقد بلغت نسبة المشاركة فى النقابات العمالية 3%، وفى النقابات المهنية 17%. وهذه النسب محدودة ولا تعكس الوزن الحقيقى للمرأة فى عضوية هذه النقابات. وتشير قراءة واقع المرأة فى النقابات إلى ارتفاع نسبي فى مشاركة المرأة فى كل من نقابات التمريض، والمهن الاجتماعية، والمهن التعليمية وهى نقابات ترتبط بالأدوار النمطية للنساء، كما تشير إلى انخفاض واضح فى تمثيل المرأة فى نقابات المهن الهندسية والمحامين والأطباء والصيدلة والتطبيقات، وهى المجالات التى ما زال المجتمع يحفظها للرجل¹.

وفى الريف تستغل النساء من قبل أسرهم وعائلتهن لتكوين كتلة تصويتية لصالح مرشح بعينه، فعادة ما تذهب النساء الريفيات للإدلاء بأصواتهن فى انتخابات مجلس الشعب بأوامر من أزواجهن أو آبائهن للتصويت لشخص بعينه أختاره كبير العائلة، وعادة ما يكون ذلك بمقابل مادي أو عيني أو خدمي. فالوعي السياسى والقدرة على الاختيار بين المرشحين والوعي بأهمية الذهاب للانتخاب غير موجود عند المرأة الريفية بمعناه المقصود، وكل ما يحدث هو تبعية المرأة لقرار الرجل فيمن يريد انتخابه.

وقد انتشر فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة 2005 بشكل غير مسبق استعمال أصوات النساء المهمشات والفقيرات وعلى رأسهن النساء الريفيات اللاتى يكدحن للحصول على قوتهن اليومى. فهذه الأصوات الانتخابية أصوات سهلة المنال فى ظل سياسات الإفقار والتجاهل والتهميش. ان هذا الاستعمال الذى يسمى خطأ بـ"توسيع المشاركة السياسية للمرأة" لهو أبعد ما يكون عن المشاركة التى تفترض توافر الإرادة الحرة للناخبات وليس تلك الإرادة المهانة بالمال أو بالإرهاب أو بالوعود الكاذبة².

2- الأوضاع السياسية فى محافظة الجيزة

وفقاً لتقرير التنمية البشرية فقد بلغت نسبة المشاركة السياسية فى التصويت على انتخابات المحافظات بمحافظه الجيزة 61.9%. بينما بلغت نسبة التصويت على انتخابات البرلمان 25%. ولا يوجد إحصاء عن نسبة مشاركة النساء بالمحافظة فى الجمعيات الزراعية أو التعاونية، أو الجمعيات الأهلية. أو نسبة مشاركة النساء فى الأنشطة الاجتماعية من مراكز للشباب أو دور

¹ المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية، مصدر سابق.
² تقرير حول النساء والانتخابات البرلمانية 2005، مصدر سابق.

العبادة. ولكن ملاحظات الباحثين تؤكد تدني نسبة عضوية تمثيل النساء وفي عضوية مجالس ادارة تلك الجمعيات والمراكز عن مستوى المحافظة .

3- الدراسة الميدانية "نساء وفتيات خلف التاريخ"

فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للفتيات، فإن كل فتيات العينة لا توجد لديهن بطاقات هوية شخصية أو بطاقات انتخابية، وذلك لعدم اهتمام أسرهن بالانتخابات فالأسر مشغولة بالبحث عن الطعام لتغطية مصاريف المعيشة .

أما السيدات فإن 20% فنهن لديهن بطاقة شخصية، و80% ليس لديهن بطاقة شخصية. وفيما يتعلق بالبطاقة الانتخابية فقط ذكرت 9% من العينة أنهن لديهن بطاقة انتخابية. 3% فقط هن من ذهبن فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة. وبالطبع ليس هناك مجال للحديث عن أى مشاركة للفتيات أو السيدات فى الجمعية الزراعية أو المجالس المحلية أو الجمعيات الأهلية. "كل اللى نعرفه اننا لم ننتخب هيدخل العضو المجارى واعملوا البطاقة وبعد ما نجح مدخلش المجارى". "إحنا بنشوفهم فى الانتخابات يقولوا هنعمل ونعمل وبعد ما المولد ينفض ولا بنشوف وشهم". "أحمد الصاوى اللى سقط ضرب عيل بالنار".

"كان عندنا عمده ومات وجيه بداله والعمدة مبيعلمش حاجة "عمده وبس" ورا مصلحته مبيعلمش حاجة للبلد. لو واحد سارق حاجه وغمز له بـ20 جنية أو 50 جنية يسيبوه".

أكدت كل العينة على أنهم لا يعلمون شيئاً عن الجمعيات الأهلية، ولا ماذا تعنى الجمعيات. كما أكدت كل العينة أنهم غير مشتركات فى الجمعية الزراعية ولا يعلمن شيئاً عن انتخابات الجمعية الزراعية بالقرية. وذلك نظراً لأنهن لا يملكن أرض، وحتى ولو كن مستأجرات فعضوية الجمعية الزراعية مقصورة على ملاك الأرض.

اما عن القضايا التي تثار بالقاهرة ووسط النخب مثل استقلال القضاء او حرية الصحافة فكانت كل العينة تتدهش لسماع مثل هذه الاخبار فهم لا يتفرون على الفضائيات وإذا شاعت ظروفهم ووقتهم بالتفرج على شاشة التلفزيون فذلك بغرض مشاهدة فيلم او مسلسل او اعنية .

ثانياً: المرأة الريفية ولمشاركة الاقتصادية

سوف نتناول فى هذا الجزء أوضاع المرأة فى المشاركة الاقتصادية بشكل عام، ثم نستعرض أوضاع المرأة الريفية فى محافظة الجيزة وقرية الرهاوى وهى القرية محل البحث، ثم نقوم باستعراض نتائج الدراسة الميدانية، وذلك على النحو التالى:

1- المرأة فى سوق العمل (عبودية جديدة)

يشير تقرير التنمية البشرية 2005 إلى أن عدد النساء فى القوى العاملة زادت من 18% عام 1996 إلى 31,4% عام 2004. وتمثل الإناث 23,9% من القوى العاملة فى الفئة العمرية 15 سنة فأكثر. وقد بلغ معدل البطالة بين الإناث 24% وذلك وفقاً للمؤشرات الرسمية. فإذا ما نظرنا إلى الواقع الذى تقلصت فيه وظائف النساء فى القطاع الرسمى بسبب الخصخصة والسوق الحرة حيث تعمل أغلب النساء فى القطاع الغير الرسمى(الهامشى)، بالإضافة إلى أن عمل النساء فى الزراعة لا تتقاضى عنه أجراً إذا كان فى محيط العائلة، ولا يحسب فى قوة العمل سواء كانت عاملة فى محيط أسرتها أو عاملة بأجر يومية.

وتمثل عمالة الإناث 21% من إجمالي القوة العاملة في مصر وترتفع نسبة البطالة بين الإناث إلى 23% بينما تنخفض بين الذكور إلى 6%. تعمل 77% من النساء المشتغلات في قطاع الزراعة والخدمات، كما تعمل 23% من النساء في قطاع الصناعة والتجارة والبنوك. بينما تشكل مساهمة المرأة 26% في القطاع الحكومي، و12% في القطاع العام وقطاع الأعمال، و16% في القطاع الخاص.

وبالنظر إلى معدلات البطالة وفقاً لإحصائيات المجلس القومي للمرأة نجد أن نسبة البطالة بين النساء تبلغ حوالى أربعة أضعاف النسبة بين الرجال فهي تصل إلى 23% بين النساء في حين تنخفض إلى 6% بين الرجال، وذلك لتفضيل منح فرص العمل الجديدة للرجال دون النساء. وإذا نظرنا إلى معدلات البطالة على مستوى محافظات الجمهورية، نجد أن أعلى معدلات للبطالة بين النساء قد بلغت أعلى مستوى لها في محافظة أسوان 65%، تليها محافظة أسيوط 49%، ثم محافظات السويس وكفر الشيخ والإسماعيلية وقنا والأقصر وشمال سيناء حيث تراوحت نسبة البطالة بين 30-40%. وكانت أقل معدلات لبطالة النساء في محافظات المنوفية وبنى سويف 8%، ومطروح 11%، والمنوفية 14%، والقاهرة والمنيا 15%. أما بالنسبة لمعدلات البطالة بين الرجال فهي في محافظة أسوان 15% تليها محافظة بورسعيد 8% ثم الشرقية وقنا وكفر الشيخ 7% لكل منهما. وأقل معدلات للبطالة بالنسبة للرجال كانت في بنى سويف والفيوم 2%¹. كما ترتفع نسبة البطالة بعض الشيء بين النساء في الحضر عن الريف لأن المرأة الريفية تعمل حتى ولو كان ذلك داخل محيط أسرتها وعائلتها، والأسر الريفية بطبيعتها أسر منتجة.

ولا تعتبر نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي هي الفيصل بالنسبة لوضعها في المجتمع، فمن المهم أن نعرف ماهى المهن التي تعمل بها؟ وماهى القطاعات التي تشارك فيها؟. ومن واقع الكتاب الإحصائى السنوى فإن 67% من النساء تعمل في القطاع الزراعى. كما يعمل بقطاع الإدارة العامة والتعليم والصحة والعمل الاجتماعى وخدمات المجتمع 43% وتصل في الحضر إلى 70%. أما بالنسبة للرجال فإن المساهمة في النشاط الزراعى تبلغ 28% بينما نسبة المساهمة في قطاع الخدمات لا تتعدى 23%. وفى مقابل ذلك تزيد نسبة مساهمة الرجال في الأنشطة الصناعية 15% والتجارة 15% والتشييد والبناء 10%، مقابل 6% و7% و1%

¹الكتاب الإحصائى السنوى، وضع المرأة والرجل في مصر، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، يناير 2002.

للأنشطة الثلاث السابقة الذكر بالنسبة للنساء على الترتيب. بما يعنى أن حوالي 82% من النساء تعمل فى القطاع التقليدى(الزراعة والخدمات) بينما لا يعمل فى هذا القطاع إلا 50% من الرجال. وفى المقابل لا تعمل النساء فى القطاع المتقدم (الصناعة-التجارة-البنوك) سوى 18% مقابل 50% من الرجال. وهذه الظاهرة تعكس حقيقتين الأولى توضح أن هذا التقسيم قد يرجع جزء منه إلى تقاليد وعادات متوارثة فى المجتمع تشجع النساء على العمل فى قطاعات معينة مثل قطاع الخدمات(التدريس والتمريض وأعمال المنزل وكافة الخدمات الأخرى) فى حين تشجع الرجال على العمل فى الصناعة والتجارة.. هذا بالإضافة إلى الحقيقة الثانية وهى انخفاض المستوى التعليمى للنساء عن الرجال بصفة عامة وهذا يؤثر بشكل كبير على نوع العمل الذى تستطيع أدائه ونوع القطاع الذى يمكنها العمل به¹.

كما أظهرت نفس الدراسة السابقة أن حوالي 44% من النساء يعملن بأجر نقدي، تليهم نسبة العاملات بدون أجر نقدي 20% ترتفع فى الريف إلى 34% وذلك مقابل 8% فقط بين الرجال بالجمهورية يرتفع إلى 11% فى الريف.

إن وضع المرأة أكثر حرجاً من الرجل من حيث تأثرها بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى. فالمرأة وخاصة الفقيرة تتعرض للضرر من ثلاثة جوانب. فهى كامرأة فقيرة تعيش مثلها مثل الرجل فى ظروف اقتصادية صعبة وتعانى من تحيزات ثقافية وسياسيات تحد من قيمة مساهمتها فى التنمية. وهى كذلك-خاصة إذا كانت تعول الأسرة- المسؤولة الرئيسية عن رعاية الأطفال والأعمال المنزلية. وأخيراً أعباء العمل التى تتحملها المرأة والتى تعد نتيجة لتقسيم العمل القائم على النوع داخل الأسرة فالنساء تلعب دور إنتاجي وإيجابي فى المنزل².

ويعد مفهوم تأنيث الفقر خير دليل على مدى حساسية المرأة للتغيرات الاقتصادية. وقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن مكافحة فقر المرأة تؤدى إلى رفاهة المجتمع ككل ليس فقط لأن المرأة تشكل نصف المجتمع، ولكن لأنه قد ثبت أن الزيادة فى دخل المرأة تؤدى إلى زيادة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة والتغذية أكثر مما تؤدى إليه الزيادة فى دخل الرجل وبالتالي زيادة رأس المال البشرى للمجتمع كله. بالإضافة إلى مردود التعليم على معدل الخصوبة وتغذية وصحة الأطفال.

¹ الكتاب الإحصائى السنوى، مصدر سابق.
² المرأة المصرية والأهداف الألفية للتنمية، مصدر سابق.

ومما يزيد الأمر سوءاً أنه في ظل الخصخصة وسياسات السوق الحر تتأثر أوضاع المرأة وخاصة الفرص المتاحة لعملها، نظراً لإقبال القطاع الخاص في الغالب على تشغيل الرجال أكثر من النساء لخوفهن من تغييب النساء بالأجازات بسبب الواجبات العائلية.

وقد أظهرت نتائج التعداد الزراعي في عام 2000/1999 إن النساء في مصر لا يحوزون سوى نسبة محدودة من الأراضي الزراعية (7.5%) أما الغالبية العظمى من الأراضي فهي بحوزة الرجال.

وكما استنتى قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 من أحكامه النساء العاملات في الزراعة البحتة، على الرغم من أن النساء العاملات في القطاع الزراعي تمثل قطاع كبير من النساء في الريف. كما أن النساء العاملات في الزراعة البحتة تم استثنائهن من تطبيق قانون التأمين الاجتماعي رقم 79 لسنة 1975، وهذا القانون هو الذى يضمن كافة أنواع التأمين الخاصة بالعمل (التأمين ضد الشيخوخة، العجز، الوفاة، إصابات العمل، المرض). واحال بعض النساء العاملات إلى قانون التأمين الشامل رقم 112 لسنة 1980، والذى اقتصر دوره التأمينى على (التأمين على الشيخوخة، العجز، الوفاة)، وبذلك تكون العاملات في الزراعة مستثنيات من التأمين ضد إصابات العمل، والتأمين ضد المرض.

وفي دراسة المجلس القومى للمرأة¹ استهدفت دراسة الدور الاقتصادى للمرأة الريفية فى العمل الزراعى بشقيه الانتاج النباتى والانتاج الحيوانى والعوامل المؤثرة على مشاركتها الفعالة، وقد مثلت عينة الدراسة فى محافظتى اسيوط وسوهاج. وكانت أهم نتائج الدراسة فيما يتعلق بالعمل الزراعى اتضح أن المرأة تشارك فى العمل بعد سن العشرين أى بعد الزواج، كما اتضح أن المرأة لا يتأثر عملها الزراعى وعدد ساعاته بكونها مطلقه أو أرمله أو متزوجة، كما تبين أن العادات والتقاليد تحد من خروج المرأة إلى العمل الزراعى سواء كانت متعلمة أم أمية ولكن معظم عملها فى المنزل.

ونحن نختلف مع نتائج الدراسة السابقة لأن المرأة فى أقصى الصعيد وفى قرى بمحافظة سوهاج والأقصر تعمل فى الأرض الزراعية منذ بدأ تفتح وعيها وهى ما زالت طفلة، فقسوة الحياة وتدهور الأوضاع الاقتصادية لأغلب الأسر الريفية إدى إلى كسر قيود بعض العادات والتقاليد

¹الدور الاقتصادى للمرأة الريفية، المجلس القومى للمرأة، 2001.

التي كانت خروج النساء من البيت، وتمنع المرأة من العمل في الأرض الزراعية وخاصة خارج نطاق الأسرة ولدى أرض الغير.

فهناك في أقصى الصعيد أصبح من المعتاد أن تشاهد الفتيات يعملن بأجر في الأرض الزراعية والنساء أيضاً ولكن بمعدل أقل من الفتيات. حيث تقوم بجمع كافة المحاصيل، وبتصنيع السباخ ونقله، وتنقية الحشائش، ورش الأرض أيضاً، والشئ الوحيد المستثناه من العمل به في الأرض الزراعية هو العزيق فمزال مقصوراً على الرجال، حيث تقوم الفتيات والنساء بالعزيق بالمنقل فقط.

وتعمل النساء العاملات بأجر في القطاع الزراعي في ظل ظروف تشغيل سيئة، حيث تنتهك كافة حقوقهم، حيث العمل بأجر متدني لا يتجاوز السبعة جنيهات، وساعات العمل لا تقل عن 10 ساعات بدون فترة راحة تذكر، وذلك بدون أى ضمانات أو تأمينات صحية أو اجتماعية وبدون عقود عمل، وتتعرض النساء العاملات في القطاع الزراعي لمخاطر صحية في المزارع والحقول حيث التعرض للشمس الحارقة أو البرد القارص، وغالباً ما تتعرض النساء للأهانة بالقول أو بالضرب من قبل مقاولي الأنفار ومسئولي المزرعة وخاصة الفتيات صغيرات السن. كما تتعرض النساء للمبيدات أثناء الرش وما تسببه هذه المبيدات من مخاطر صحية عليهن، وتتعرض النساء كما الأطفال لحوادث الطرق أثناء نقلهم كالعبيد من قراهم إلى المزارع والحقول التي تحتاج إلى عمال بأجر.

2- الأوضاع الاقتصادية في محافظة الجيزة والقرية محل البحث (عاطلات في سوق العبيد)

يشير تقرير التنمية البشرية عام 2005 ان معدل البطالة في محافظة الجيزة بلغ 5% أي انه يوجد 83 في الف مواطن عاطل عن العمل وتزداد نسبة البطالة بين الاناث على مستوى عام المحافظة الي 8 في المائة مقابل 5 للذكور وباستعراض نسبة معدل البطالة مقارنة بقوة العمل في احياء مدينة الجيزة يتضح انها تراوحت بين فيما بين 7 في المائة حي شمال و 4 في المائة حي دقي اما على مستوى المراكز فان التفاوت بينها في نسبة البطالة كان اكثر اتساعا حيث تراوحت بين حد ادني بلغ 4 في المائة في مركز الوراق وحد اقصي بلغ 13 في المائة بمركز الواحات ومن ثم فان نسبة التفاوت بينها تصل الي 28 في المائة وربما يرجع انخفاض هذه النسبة في

مركز الوراق لتتوع فرص العمل من زراعة وتجارة وانشطة حرفية اما ارتفاعها في مركز الواحات فقد يرجع لضعف معدلات الاستثمار وقلة فرص العمل بها اما بالنسبة للتباين في معدلات البطالة بين مدن المحافظة فقد كان اكثر وضوحا منه بين المراكز حيث تراوحت بين حد ادني بلغ 3 في المائة في مدينة امبابه وحد اقصي بلغ نحو 15 في المائة في مدينة الباويطي ومدينة امبابه يتوافر بها نسبيا بعض فرص العمل الغير تقليدية وعند مقارنة معدلات البطالة بين قري المحافظة تبين ان اعلى معدل يوجد في قرية الحصر بمركز الواحات ويبلغ 17 في المائة اما اقل معدل فيوجد في قرية محمود عبد الصمد بمركز العياط ويبلغ نحو 3 في المائة مما يشير الي ان التفاوت في معدل البطالة بين القري بلغ 53 في المائة

كما اشار التقرير الي ان مشاركة المرأة في قوة العمل ما زالت ضعيفة حيث بلغت 12 في المائة فقط عام 2003 وقد يعزي انخفاض هذه النسبة الي ان البيانات المتوافرة عن عمل المرأة ليست دقيقة وشاملة فغالبا لا تسجل بيانات النساء العاملات في النشاط الغير رسمي كما تعما نسبة كبيرة منهن في النشاط الزراعي.

وعلى مستوى قرية الرهاوى فإن القرية تتسم بأن الغالبية العظمى من ابنائها يمتنون مهنة حفر الآبار "القواسين" وهى مهنة شاقة ومتعبة ويتعرض العاملون بها لمخاطر عديدة كالإصابات والوفاة. فقرية الرهاوى معروفه على مستوى مصر بأنها تقوم بحفر الآبار. حتى نستطيع أن نشير إلى أن 95% من رجالها وشبابها يعملون بهذه المهنة. بينما نسبة الـ 5% الباقية فهد للرجال المسنين الذين لا يستطيعون العمل فى هذه المهنة الشاقة ولباقى الملاك الأراضى أو المستأجرين الذين يزرعونها. ولكن بشكل عام لا يعمل الرجال فى هذه القرية بالزراعة ولا كأجراء فى أراضى الغير، فبمجرد أن يشتد عود الصبى يذهب مع والدة وأخوته إلى العمل بالقواسين، فأجراء اليومية المرتفع بالمقارنة بالعمل فى الأرض الزراعية يجعل جميع من فى القرية يعمل فى هذه المهنة بالرغم من خطورتها، حيث يحصل الصبى أو الشاب على يومية تقدر بـ 15 جنية، بينما يحصل الرجل البالغ على يومية تقدر بـ 25 جنية. حيث يسافرون فى المحافظات المختلفة ويتغيبون عن القرية حتى تنتهى مهمة الحفر ويعودون مرة أخرى فى انتظار عمل جديد ورحلة جديدة محفوفة بالمخاطر وربما بالموت، حيث فقدت القرية العديد من ابنائها أثناء العمل بالحفر ولكنهم مستمرين فيها لأن أغلب الأهالى بالقرية لا يملكون أراضى زراعية وليس لديهم القدرة

المالية على استئجار أرض وزراعتها فى ظل الارتفاع الرهيب فى إيجار الأرض الزراعية. و البديل أمامهم إذا قرروا التوقف عن هذه المهنة الخطرة هو العمل فى المزارع والحقول بيومية تصل لنصف ما يحصلون عليه من مهنة حفر الآبار.

أما نساء القرية (فتيات وسيدات) فأنهن يعملن كأجراء بالأرض الزراعية فى الجبل(المزارع الكبيرة)، فالغالبية العظمى من الفتيات تعملن كأجيرات فى المزارع، بينما نسبة السيدات اللاتي تعملن كأجيرات فى الأرض الزراعية قليلة بالمقارنة بالفتيات. فالسيدات اللاتي تعملن بالزراعة عادة يكون عائلها متوفى سواء كان الأب أو الزوج وأطفالها مازالوا صغاراً فيضطرون للعمل كأجراء فى الأرض الزراعية حتى يستطعن توفير مستلزمات الأسرة. كما أن النساء بالقرية لديهن فرص عمل بديلة كالعمل بائعات فى الأسواق، والعمل فى شراء الخبز من المناشى وبيعة فى القرية، والعمل فى تربية الطيور وبيعها، والعمل فى تربية الحيوانات سواء بالشرك أو كأصحابها وبيعها أيضاً. بالطبع فإن هذه الفرص المختلفة ليست متوفرة لكافة النساء ولكنها موجودة وتمتتها السيدات فقط، لأن البنات محظور عليها الخروج بمفردها والبعد عن بيتها إلا فى حالة عملها فى الأرض الزراعية كأجيرة مع غيرها من نساء وبنات ورجال وشباب القرية.

3- الدراسة الميدانية(نظرة للوراء.. العبودية فى ثوب المرأة الريفية)

الفتيات والسيدات بالرهاوى يعملن بالجبل(المزارع والحقول الواسعة) كأجراء. حيث يقوم مقاول الأنفار فى القرية بالتأكد عليهن عند الحاجة إلى أنفار للعمل. وبالطبع فمقاول الأنفار يعرف كل من فى القرية ويبلغه من يحتاج إلى عمل حتى يأخذه معه. ويكون مقاول الأنفار متفق أو متعاقد مع صاحب الأرض أو المزرعة على توفير احتياجاته من قوة العمل من الذكور والشباب والسيدات والأطفال، وهناك اتفاق مسبق بين مقاول الأنفار وصاحب الأرض على سعر كلاً منهم. حيث يختلف الأجر باختلاف النوع والسن. فالرجل البالغ يتقاضى يومية تتراوح ما بين 10: 12 جنية، بينما يتقاضى الشاب 10 جنيهات. فى حين تتقاضى السيدات عن نفس نوع عمل الرجال 7 جنيهات، وتتقاضى الفتاه البالغة 7 جنيهات، أما الفتاة الصغيرة فتتقاضى ما يتراوح بين 3: 5 جنيهات. وعادة لا يرغب أصحاب الأراضي عمالة السيدات ويفضلن عمالة الفتيات بالرغم من أن الأجر الذي تتقاضاه السيدات هو نفس أجر الفتيات، ولكن الفتيات تكون أسرع فى العمل ومن ثم تقوم بكمية عمل أكبر من تلك التى تقوم بها السيدات. وأيضاً يفضل أصحاب الأراضي عمالة

الأطفال بشكل عام سواء كان صبي أو صبية على عمالة الذكور لأن أجر الرجل يوازي أجر طفلين معاً مع الفارق أن الطفلين يقومون بضعف مايقوم به الرجل لأنهم اخف في الحركة والعمل من الرجال. إذن فإن الطلب يكون كبير جداً على الأطفال من الجنسين ذكور وإناث بينما السيدات والرجال فإن الحاجة اليهم تكون ضعيفة في الأرض الزراعية وذلك نظراً للتكلفة العالية التي يتقاضوها في الأجر بالمقارنة بكمية العمل المبذول، وبالمقارنة بأجر الفتيات الزهيد.

يتقابل جميع العمال والعاملات الأجراء عند الكوبري بالقرية حيث تنتظرهم العربة النصف نقل التي يملكها مقاول الأنفار أو يستأجرها لتقلهم من القرية إلى المزرعة أو الأرض بالجبل في الخطاطبة والمناطق الجديدة المستصلحة في الأراضي، حيث تمتاز هذه الأراضي الجديدة المستصلحة بأن ملاكها يملكون مساحات واسعة من الفدادين، فهذه الأراضي لا تتميز بالقزمية والصغر الموجودة في أغلب القرى، حيث أن ملاك هذه الأراضي هم من الأغنياء ورجال الأعمال الذين استطاعوا الحصول على هذه الأراضي وشراؤها من الدولة واستصلاحها وزراعتها. كما تتميز هذه الأراضي الجديدة بالإنتاج الوفير، فمازالت أرض بكر جديدة وخصبة تجود بالخير على أصحابها، حيث لا تعاني هذه الأراضي من مشاكل التربة الموجودة في أغلب القرى المصرية من ملوحة وقلة مياه الري و...غيرها. ومن ثم فإن مساحات الأرض الكبيرة تحتاج إلى عمالة كبيرة ووفيرة للانتهاء من كافة الأعمال الزراعية بالأرض.

وعلى هذا يكون مقاول الأنفار متفق مع صاحب المزرعة أو من ينوب عنه على عدد الأجراء المطلوبين وعلى نوعهم(ذكور-إناث)، وعلى سنهم(أطفال-بالغين). كما يتم الاتفاق على المبلغ الذي يتقاضاه كلاً منهم ويتم إعطاء النقود إلى مقاول الأنفار وهو من يقوم بإعطائهم الأجر، حيث لا توجد أي علاقة تربط ما بين الأجراء وصاحب الأرض، ويعد مقاول الأنفار هو الوسيط بين العمال وصاحب الأرض. كما يتم الاتفاق بين مقاول الأنفار(العبيد) وبين صاحب الأرض على عدد الأيام التي يحتاج فيها إلى الأجراء للانتهاء من أعمال الأرض.

لنعود إلى العمال الأجراء الذين يتقابلون عند الكوبري حوالي الساعة السابعة صباحاً، ويحشرون معاً في العربة النصف نقل رجال ونساء وفتيات وشباب يقفون متراصين داخل العربة ويبد كلاً منهم كيس أو منديل صغير يحتوى على طعام الغذاء الذي سيتناوله حينما تأتي فترة الراحة. حيث

تجد ما لا يقل عن 50 فرد في صندوق العربة الصغير. وعادة ما يكون هناك أكثر من عربة نقل كبيرة لنقل اعداد كبيرة من الأجراء تصل إلى 200 فرد عادة.

4- ظروف التشغيل(النساء فى سوق الرقيق الأبيض)

يستغرق الطريق من الرهاوى حيث الخطاطبة نصف ساعة تقريباً، فتصل العربات المشحونة بالأجراء(العبيد) حوالى الساعة السابعة والنصف أو الثامنة على أسوأ تقدير. بمجرد نزول النساء(فتيات-سيدات) إلى المزرعة يقمن بتدبير ملابسهن. ثم تأخذ كل واحدة منهن السلة وتنزل بها إلى الأرض (السلة هى السباخ) فبداية اليوم يكون بحمل السباخ وتوزيعه على الأرض، ثم يقمن بأعمالهن المعتادة من العزيق بالمنقلة، وجمع الموز والعنب والفراولة والبرتقال والملوخية وكافة المحاصيل والفواكه، وتنقية الحشائش، وغيرها من أعمال الأرض الزراعية. كما تقوم الفتيات والسيدات بحمل أفاص الفاكهة من البرتقال والموز والفراولة وغيرها، فمن المشاهد العادية والمكررة فى المزارع أن تجد الفتاه الصغيرة التى لا يتجاوز سنها العاشرة من العمر وهى تحمل فوق رأسها كميات من الأفاص المحملة بالفاكهة من المزرعة إلى حيث مكان تخزين هذه الأفاص فى المزرعة أيضاً. ولك أن تتخيل كيف تستطيع هذه الفتاة الصغيرة الضعيفة المشى بكل هذه الأثقال التى تتوء بحملها، وإذا ما شعر المراقب أنها لا تستطيع السير بكل أحمالها ضربها بالعصي أو الخرطوم حتى تسرع من حركتها وتذهب بالأفاص وتعود سريعاً لتتناول غيرها. والويل لهذه الفتاه إذا وقع منها حملها الثقيل على الأرض. يقوم مقاول الأنفار والمراقب أو صاحب الأرض بضربها وسبها بأفطع الشتائم وخصم اليومية منها وعدم إعطاؤها أى مقابل ليوم العمل هذا. "بيقولى تعبانة من إيه! بشيل صوبتين موز على دماغى وبحس بالحر ولو وقعت منى حاجة بيزعق ويضرب ويأخذ الأجرة مننا". وإذا ما تجرأت الفتاة ودافعت عن نفسها يكون مصيرها هو الحرمان من العمل والخروج من أرض العبيد مطرودة لتذهب إلى والديها فارغة اليدين ولتحصل على ما يتسنى لها من الشتائم والضرب من أسرتها أيضاً بسبب دفاعها عن نفسها وعدم تقبلها الذل والضرب والسب.

تعمل النساء(سيدات-فتيات) وكل الرجال والشباب من الساعة السابعة والنصف أو الثامنة وحتى آذان الظهر، وعند الأذان يتوقفون عن العمل طمعاً فى فترة راحة يتناولون فيها وجبة الإفطار التى احضروها معهم وحتى يستريحوا من عناء العمل. "بنفطر ونشرب ونريح ضهرنا شوية".

ومن خبرتنا فى التقارير السابقة نعلم أن العرف قد جرى على أن تكون فترة الراحة عبارة عن نصف ساعة أو ساعة. ولكن أكدت 87% من العينة أن هناك أصحاب أراضي لا يتركون لهم أى ساعات للراحة، وان من تطلب منهم فترة للراحة تتعرض للضرب والشتيمة. "لو قلنا عايزين نريح شوية يشتمنا ويضرب فينا". "فيه ما بيطلعش خالص معندوش رحمة". "لو قلنا نقعد شوية يسبوا بالدين ولو قعدنا ضرب بالخرطوم أو العصاية"!!!.

وقد أكدت نسبة 10% أن وقت الراحة نصف ساعة، وأشارت 3% من العينة أنهم يحصلن على ساعة كاملة للراحة.

كما أكدت 94% من العينة أنهم يتعرضن للضرب بالعصا أو الخرطوم الطويل من المراقبين عليهن الذين يتبعون صاحب المزرعة، بينما 6% قررن أنهم لا يضرين بسبب عملهن فى أراضي القرية وعند أصحاب أراضي يعرفونهم.

كذلك فقد تعرضت كل العينة 100% للسب والقذف "الشتيمة" باقذر الألفاظ من قبل الملاحظين على العمل أو من قبل صاحب الأرض نفسه. "بيشتموا شتومه وحشة مقدرش أقولها علشان المقامات". "شتومة بالأم والأب وقله أدب".

أما من تتجراً منهن وتحاول أن ترفض لغة الضرب والسب يكون مصيرها هو الحرمان من الأجرة والطرده من الأرض الزراعية، وحرمانها من العمل مع مقاول العبيد مرة أخرى. ولهذا فإن الفتيات والسيدات يتحملن السب والقذف والضرب بدون أي رد فعل أو دفاع عن أنفسهن خوفاً من حرمانهن من الأجر وانقطاع عملهن مرة أخرى ، وبالتالي فقد مصدر الرزق لأسرهن.

فترة الراحة تستغل في الأكل والحديث والراحة والشرب والذهاب للخلاء. وتعمل النساء تحت الشمس الحارقة أو البرد القارس الذين يشتدوا وسط المزارع والمساحات الكبيرة فى الخلاء، وهم يعملون واقفات أحياناً، أو يكن منحنيات الظهر فى حالة جمع المحصول أو تنقية الحشائش لساعات طويلة مما يصيبهن بالإرهاق والتعب البالغ فهن لا يتوقفن عن العمل إلا فى فترة الراحة فقط التى يأكلون فيها، وفيما عدا ذلك فإنهن لا يستطعن التوقف عن العمل وإلا تعرضن للضرب والسب. أما من تتعرض منهن للتعب وتصاب بالأغماء بسبب ضربة الشمس أو الأرهاق فواحدة منهن فقط تقوم بمساعدتها وإفادتها وتقديم الماء لها حتى تخرج من حالة الإعياء. وغالباً ما تستأنف النساء العمل فوراً بعد الإفاقة خوفاً من ضياع الأجرة. حيث يقوم مقاول الأنفار بخصم

أجرة من تقع من التعب والأرهاق وتستريح ولا تستطيع تكلمة يوم العمل الشاق. ولهذا فأنهن يقمن سريعاً ويتحاملن على انفسهن لعدم ضياع الأجرة.

أما عن احتياجات النساء في العمل(فتيات-سيدات) فإنهن أجمعن على أن عدم وجود حمام يسبب لهن مشاكل متعددة خاصة في الفترات الحرجة التي تمر بها النساء شهرياً. وحتى إذا وجد حمام داخل المزرعة-وذلك في حالات نادرة- فممنوع على النساء الذهاب إليه. "اقوله نروح الحمام مبيرضاش ويقولى أقعدي يابنت الـ". وهذا ما يدفع النساء للخلاء بين الزرع لقضاء حاجتهن. "بندارى فى أقفاص الموز أو الطماطم". "سجرة هنا وسجرة هنا وبنقعد". "بندارى عند جورة صغيرة".

وقد أكدت 89% من العينة أنهم يشعرون بالتعب ويحتاجون إلى الراحة لأنهن يشعرن بالألم في الظهر كما يشعرن بالدوخة. "لما بميل بحس أن دماغى بتوجعنى وأن ضهرى بيوجعنى والحر والواحد عرقان ومبنعرفش نرتاح". "فى الشتا ولو المطرة مبيطلعوناش وبردوا بنشتغل". "ساعات ببقى ممده من السقعا وأقف شوية بنضرب بالخرطوم وبيلسع وبقى مش على بعضى". "الشغل كله شقا سوا فى الحر أو البرد بس الشتا أرحم من شمس الصيف والعرق".

ينتهى يوم العمل عند المغرب حوالى الساعة السادسة، حيث يشحنون مرة أخرى فى العربة النصف نقل لتقلهم إلى قريتهم. ويصلون القرية على العشا أو بعده بقليل أى الساعة الثامنة مساءً. حيث أجمعت العينة على أنهم يقمن بالاستحمام والغذاء والنوم. "بنصل البلد قرب العشا أو بعد العشا بتعشى وأنام زى القتيل".

إذن تعمل النساء(فتيات-سيدات) أكثر من 10 ساعات متواصلة بدون فترة راحة تذكر فى وسط ظروف تشغيل أقل ما توصف به هو العبودية حيث العمل الكثير الشاق والمراقبين أو الملاحظين الواقفين خلفهن يلهبون ظهورهن بالضرب بالعصى والخرطوم، ويملؤن آذانهن بأقذر الشتائم وأفظعها. أنه التوحش الذى يسود المجتمع والسباق المحموم وراء الربح والمادة لحق بالريف. أنها لظاهرة جديدة فى المجتمع الريفى الذى اعتدنا فيه أن تعمل المرأة فى الأرض الزراعية بجانب

الرجل وهى محتفظة بكرامتها، نجد اليوم النساء العاملات فى المزارع الكبيرة يعملن فى ظل ظروف تشغيل سيئة مع التعذيب والإهانة.

فإذا كانت العديد من الأبحاث التي قام بها مركز الأرض على عمالة الأطفال فى الريف، وغيرها من الدراسات قد أثبتت أن الطفل سواء كان فتى أو فتاه من الممكن أن يتعرض للاهانة بالشتيمة فى حين أن الرجال والنساء البالغين لا يتعرضن للشتيمة لأنهن لا يقبلوا بذلك. فإن الجديد هو التعرض للشتيمة والضرب بل والقذف لكافة الأطفال فتى أو فتاه وللغالبية من السيدات العاملات فى المزارع!.

أما عن أجر الفتيات أو السيدات وكيف يحصلون على أجرهن. فيقوم مقاول الأنفار بقرية الرهاوى بدفع الأجرة لهم جميعاً بالأسبوع أى فى يوم الخميس من كل أسبوع، وهو دائماً ما يؤخر أسبوع لديه ولا يقوم بدفع أجرة هذا الأسبوع كضمانة لأي فتاه أو سيدة أجيرة تتغيب عن العمل يوماً، فهو فى هذه الحالة يقوم بخصم الأسبوع كاملاً وليس اليوم الذى غابت فيه الفتاه أو المرأة عن العمل. فقد أجمعت العينة فتيات وسيدات على أن مقاول الأنفار لا يعطينهن أجرهن فى الأسبوع الأول من العمل ويبدأ فى اعطائهن الأجر من الأسبوع الثانى، حيث يحتفظ معه طوال الوقت بأسبوع أجر لكلاً منهن كضمانة لعدم تغييبهن عن العمل، وفى حالة غياب أى منهن يوم عمل فإنه يقوم بخصم أسبوع الأجر كاملاً. ومن تعترض منهن على ذلك يهددها بعدم العمل معه مرة أخرى. "القبض بالأسبوع والمقاول بيأخر اسبوع بقبض من تانى اسبوع بيبقى معاه الاسبوع الاول لو مجتش يوم بياخذ الاسبوع كله". فقد أكدت 87% من العينة أن المقاول قام بخصم أسبوع أجر كامل نتيجة لتغييبهن عن العمل ليوم واحد.

وبالطبع ذلك يحدث مع الأطفال فتى أو فتاه ومع السيدات فقط، فى حين يتسلم الرجال أجرهن كامل فبعد التمييز فى الأجر بين النساء والرجال يأتى التمييز فى طريقة الحصول على الأجر وفى محاولة مقاول الأنفار ابتزاز النساء العاملات بأجر والحصول منهن على أى مبالغ إضافية ليقينه من أنهن سيتقبلن الأمر مهما حدث لحاجتهن إلى العمل.

كما اشكت 70% من العينة من أن المقاول عادة ما يخصم جزء من الأجر الأسبوعي بحجة أنه ليس معه كل المبلغ لأن صاحب الأرض لم يعطيه المبلغ كاملاً

كما أكدت كل العينة على انهن لا يعرفن الأجر الذى اتفق عليه كلاً من مقاول الأنفار وصاحب الأرض كيومية لكل منهن، ولكنهن متيقنات بأن الأجر المنفق عليه أعلى مما يحصلن عليه من

المقاول، وأن المقاول يقول لهن أنه يخصم من أجرهن مقابل حصوله لهن على العمل، والعربة التي تقلهن إلى العمل.

أما ماذا تفعل النساء بأجورهن. فقد أجمعت عينة الفتيات 100% على أنهن يعيطن الأجر لأمهاتهن حيث تقوم الأم بإنفاق الأجر على الأسرة. بينما ذكرت كل السيدات أنهن ينفقن الأجر على الأسرة بشراء مستلزمات المعيشة من مأكّل أو أى ما تحتاجه الأسرة. "انا بدى الفلوس لأمى هى اللى بتصرف". "بدى الفلوس لأمى أبوى مبيدهاش حاجة وبتصرف على البيت انا واخواتى البنات".

أكدت 78% من عينة الفتيات على أن يحصلن على جنية كل أسبوع من أجرهن ويقمن بشراء ما يريدونه "باخذ من أمى جنية يوم القبض وبشترى لب أو أرواح". "باخذ جنية بصرف ربع جنية وبحوش الباقي". "باخذ جنية بصرفه على الحلويات بشترى بسبوسة وكنافة". "باخذ جنية اشترى اللى نفسة فية سندوتش كبده-سبشى-بسكوت-لبان". بينما ذكرت 20% أنهن يحصلن على ربع جنية فقط كمصروف اسبوعى. و2% من الفتيات ذكرن أنهن يحصلن على المصروف الذى يطلبونه من أمهاتهن وأنه غير محدد بمبلغ معين.

ومع عدم معرفتنا المسبقة بالدافع وراء تحمل كل هذا الشقاء فقد كانت اجابة العينة على الدافع للعمل؟ ولماذا تعمل الفتيات والسيدات؟. أكدت معظم السيدات أنهن يعملن للمساعدة فى الأنفاق على الأسرة. حيث ذكرت 82% من الفتيات أنهن يعملن للمساعدة فى مصاريف الأسرة. وأكدت 18% أنهن يعملن من أجل توفير النقود لشراء مستلزمات الزواج.

ثالثاً: الأوضاع الاجتماعية للمرأة الريفية وحقها فى الصحة والتعليم

يستعرض هذه الجزء الأوضاع الاجتماعية التى تعيش فى ظلها المرأة المصرية بشكل عام، ثم يستعرض الأوضاع الاقتصادية للمرأة الريفية فى المحافظة والقرية محل البحث، ثم عرض لأهم نتائج الدراسة الميدانية. وذلك كالآتى:

1- الحرمان الاجتماعى وسوق الرقيق الابيض

مازالت المرأة ترسخ لحمل عبأ التبعية للرجل سواء فى المدن أو الريف المصرى، فالتراث الطويل والعادات والتقاليد تشكل تحدى كبير على المرأة عليها أن تجتازه حتى تحصل على حقوقها كمواطنة فى المجتمع المصرى. فالدستور والقانون المصرى يعطى للمرأة كما للرجل حقوق المواطنة ولكنه الواقع الاجتماعى والثقافة السائدة التى مازالت ترى المرأة فى مرتبة أدنى من الرجل حتى ولو وصلت لأقصى المناصب، فمازالت تحصر المرأة فى دورها الاجتماعى كأم وزوجة وربة بيت. وهناك الكثير من أوجه التمييز بين المرأة والرجل كالتمييز فى الوظائف العامة، وفى القانون، والتمييز الاجتماعى.

كذلك يؤدى نقص الدخل وقلة الإمكانيات إلى وجود نوع من التمييز لصالح الذكور بالنسبة لكم وكيف الطعام. ويستأثر الذكور فى الأسر الفقيرة بالنصيب الأكبر من الطعام، وخاصة البروتين الحيوانى، مما يرفع نسبة النساء اللاتي يعانين سوء التغذية.

وتفيد بيانات المسح القومى للتغذية أن 33,3% من الأسر الحضرية و33,7% من الأسر الريفية توزع الطعام بطريقة غير عادلة بين أفراد الأسرة، حيث تعطى الأفضلية فى التوزيع إلى الأب أولاً ثم البالغين الذكور ثانياً. وهو ما يؤدى إلى انتشار الانيميا بين النساء وخاصة بين الحوامل والمرضعات.

هذا بالإضافة إلى الختان "التشويه الجنسى للإناث" المنتشر فى كافة الأحياء الشعبية بالمدن وفى كل القرى بالريف، والذى يعد أحد الأسباب الرئيسية للعديد من الأمراض التى تصيب المرأة وتؤثر تأثيراً كبيراً على صحتها الانجابية. فقد بين آخر مسح ديموجرافى أن الختان ينتشر بنسبه 97% بين النساء المصريات. وكذلك أوضحت نفس الدراسة أن 52% من النساء تعرضن للضرب من أزواجهن، وأن ضرب الزوجات ليس مقصوراً على فئات اجتماعية أو مستويات تعليمية بعينها.

كذلك فإن الزواج المبكر للفتيات وخاصة فى الريف المصرى وما يستتبعه من حمل مبكر ينعكس على صحة الأم والطفل على السواء بآثار سلبية عديدة.

ويقوم الإعلام بتشويه صورة المرأة حيث يبرزها فى صورة سلعة للزواج التجارى، أو يحصرها فى دور الأم والزوجة وربة البيت، أو المسترجلة المهملة لبيتها وأطفالها إذا كانت امرأة عاملة. بالإضافة إلى إهمال الإعلام للمرأة الريفية إلى درجة تصل إلى حد التجاهل، أو تقديم المرأة الريفية فى صورة مختلفة تماماً عن حقيقتها وعن حقيقة واقعها ومشكلاتها.

وبالنسبة للمرأة الريفية فهى حتى الآن لا تترث الأرض الزراعية فى بعض المناطق وأحياناً تديرها فى مناطق أخرى. حيث توضح البيانات الصادرة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى أنه حتى إبريل 2002 وصل عدد الحائزين للأرض من الذكور المصريين 8.434.846 حائزاً، فى حين أن عدد الحائزات الإناث المصريات للأرض 267.830 تمثلن 5.27% من جملة عدد الحائزين. تنقسم هذه النسبة لتصبح 7.28% فى الوجه البحرى و4.56% فى محافظات الحدود و3,78% فى الوجه القبلى¹. بالرغم من اعداد النساء بالريف خاصة العاملات فى الزراعة يساوى تقريباً عدد الرجال

ففى سوهاج تترث المرأة الأرض فى بعض المناطق، فى حين لا يسمح لها فى مناطق سوهاجية أخرى. وفى كل الأحوال لا يسمح لها بإدارة الأرض حتى ولو ورثتها. فى لحظة امتلاكها للأرض تؤجرها لأقرب الذكور إليها لإدارتها وعادة ما يكون الأخ. ونفس الشئ فى محافظة الدقهلية وهى محافظة فى قلب الدلتا. الفارق بين المحافظتين أن فى كل قرى الدقهلية تترث المرأة الأرض ولكنها لا تديرها. وبالمثل فى أسبوط تترث المرأة الأرض ولكنها لا تديرها وإنما تؤجرها لأقرب الذكور لها. وفى حضر محافظة شمال سيناء توجد بعض العادات والتقاليد التى تتمثل فى زواج الأقارب كشرط لتوريث المرأة للأرض. وفى الفيوم تتكرر الحالة السوهاجية حيث تترث المرأة الأرض فى مناطق ولا تترثها فى أخرى. وفى حالة التوريث لابد أن تكون المرأة متزوجة من أبناء عموماتها أو احد اقاربها وفى حالة عدم التوريث فإنها تعوض بما يشتره لها والدها فى

¹ المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية، مصدر سابق.

جهازها. وفي محافظة أسوان يرتبط نظام زواج الفتاه ارتباطاً وثيقاً بتوريثها للأرض الزراعية. فالمهم ألا تنتقل ملكية الأرض "للأغراب". وفي قرى مركز الأقصر ما زال أبناء العمومة لهم الأولوية في الزواج بسبب انعدام الرغبة في التفريط في الأرض الزراعية.

وفي محافظة الشرقية لا توجد أى قيود خاصة بملكية الأرض على الزواج. وتسير محافظة الدقهلية على ذات النظام حي تلاشت عاده ضرورة زواج أبناء العمومة أو ارتباط الزواج بتوريث الأرض. وفي محافظة الوادي الجديد ترث المرأة الأرض وما عليها من نخيل كما ترث رؤوس الماشية والأغنام وتدير شئون ملكيته بذاتها. وفي محافظة دمياط تنتقل الأرض للمرأة كما تنتقل للرجل. ولكن فى حالة المساحات الكبيرة تؤجر المالكة أرضها لمن يديرها وعادة ما يكون أولادها أو زوجها أو أخوها، وفي حالة الملكيات الصغيرة تقوم هى بإدارتها بنفسها.

وعلاقة المرأة بالأرض بالتوريث والملكية والإدارة تدل على الوعي والثقافة السائدة داخل المجتمع المصري فى بعض المناطق، حيث يتم التعامل مع المرأة باعتبارها شئ تابع ليس له أى رأى أو كيان، حيث يظهر علاقة المرأة بالأرض أحد أصول الإنتاج الرئيسية وبالرجل المهيمن على المجتمع، حيث تنتقل المرأة كما الأرض. وفي بعض المناطق تعامل المرأة والأرض والزواج كصفقة واحدة لا تتجزأ. وبشكل عام يمكن القول ان المرأة لا تورث الارض في ريف مصر باستثناءات بسيطة مثل زواجها من الاقارب بشرط للتوريث وذلك يرجع اكثر للعلاقات الثقافية والاجتماعية والسياسية المتخلفة والتي لا زالت تسيطر على الريف .

وتوجد الأسر التي تعولها نساء فى كل أنحاء مصر وفى كل القرى المصرية. وتختلف النسبة والأعداد من محافظة إلى أخرى، ومن قرية إلى أخرى. ففي محافظة القليوبية تتراوح نسب الأسر التي تعولها نساء بين 18% و20% من إجمالي عدد الأسر. وفي محافظة الفيوم ترتفع النسبة إلى 25% من إجمالي عدد الأسر. وقد تبين من دراسة أجراها المجلس القومى للمرأة بقريتين فى محافظة الفيوم ارتفاع نسبة الأسر التي تعولها نساء إلى 41% فى واحدة و42% فى الثانية. فى حين تنخفض النسبة على 2.5% من أعداد أسر محافظة شمال سيناء. ويصل عدد الأسر التي تعولها نساء فى مدينة الأقصر وتوابعها إلى 3162 سيدة من تعداد عام يصل إلى 407872 نسمة. وفى محافظة البحر الأحمر يصل عددها إلى 1510 من تعداد عام يصل إلى 191923 نسمة.

وفى أسيوط يصل العدد إلى 1369 من تعداد عام يصل إلى 1.1 مليون نسمة. وفى محافظة المنوفية يصل عدد الأسر التى تعولها نساء إلى 48985 أسرة. وفى محافظة الشرقية تصل الأعداد إلى 24 ألف أسرة. وفى محافظة سوهاج وصل العدد إلى 14500 أسرة. وفى محافظة الوادى الجديد يصل العدد إلى 2369 أسرة.

وهذه المرأة الريفية التى تعول أسرتها تأتى ضمن شريحة اللاتى تعملن لدى الغير أو الباحثات عن الأعمال البسيطة التى لا تحتاج على مهارات. وكذلك النساء الريفيات العاملات لدى الغير كأجيرة. هذه الشريحة تعد أفقر شرائح النساء الريفيات. ان النساء المعيلات يعشن في ظروف اجتماعية متدهورة حيث تعتبر اولويتهم البحث عن سد رمق الاسرة والغذاء وبالتالي ليس هناك وجود لمتطلبات اجتماعية .

وفيما يتعلق بالتعليم فبالرغم من البداية المبكرة لتعليم المرأة فى مصر، إلا أن أمية المرأة المصرية أعلى من مثيلاتها فى الشرق الأوسط. حيث تصل إلى 62.5% مقابل حوالى 37% نسبة الأمية بين الرجال، وترتفع هذه النسبة فى مصر العليا إلى 76% و 44.8% فى الريف مقابل 21.6 فى الحضر¹.

كذلك فإن انخفاض مشاركة النساء فى التدريب المهنى هو نتيجة للتمييز النوعى فى هذا النوع من التعليم، فالفتيات تتعلمن مهن تقليدية فى التدريب المهنى مثل الحياكة والسكرتارية، فى حين يتدرب الرجال على المهن الفنية. ومن ثم فإن أعلى نسبة بطالة بين الفتيات الحاصلات على شهادة التعليم المتوسط(تجارى) نتيجة زيادة المعروض منهن وعدم احتياج السوق لهن.

وتعانى الفتيات فى الريف من الحرمان من التدريب الفنى والتعليم العالى والتعليم الجامعى. فمحافظات مثل قنا-سوهاج-بنى سويف-الفيوم-كفر الشيخ تعانى من تدهور واضح بالنسبة للحالة التعليمية للفتيات. كما وتميل الفتيات اللاتى أكملن تعليمهن العالى إلى الدخول فى المجالات التقليدية للإناث مثل مجالات التعليم والانسانيات والعلوم الاجتماعية.

¹ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، مسح العمالة بالعبئة 2001.

ولقد أثرت سياسات الإصلاح الاقتصادى على تعليم الفتيات وخاصة فى الأسر الفقيرة، فمع الارتفاع الكبير فى تكلفة المعيشة بصفة عامة وفى التعليم بصفة خاصة وانخفاض الأجور الحقيقية، أدى ذلك إلى انغماس الأفراد فى توفير الاحتياجات الأساسية من المأكل والملبس قبل التفكير فى الاحتياجات بعيدة المنال كالتعليم. وفى ظل العادات والتقاليد وثقافة المجتمع الذكورى يصبح تعليم المرأة نوعاً من الرفاهية لا يتحملها الفقراء.

فأوضاع التعليم فى مصر متدهورة للغاية وخاصة فى الريف، فمع تنوع انواع التعليم ومستوياته للقادرين على الدفع، نجد أن التعليم العام الحكومى يعانى من مشكلات متعددة من عدم وجود مدارس كافية وتكدس للأطفال فى المدارس وانتشار الدروس الخصوصية وسوء جودة التعليم، وعدم وجود مدرسين أكفاء، وانتشار التسرب من التعليم ومن ثم زيادة أعداد الأميين وارتفاعها المستمر.

وفى الريف تنتشر الأمية بين النساء بشكل كبير حيث بلغت 84.8% من جملة النساء الريفيات، فالعيب الواقع على المرأة الريفية ينعكس بشكل أساسى على حقها فى التعليم، فالأسر الفقيرة تفضل تعليم البنت عن الولد بمنطق أن البنت مصيرها الزواج بينما الولد هو من يحمل عبأ أسرته، ولهذا فغالباً ما نجد داخل الأسرة الريفية أن الولد يتعلم ويعمل والبنت تعمل للمساعدة فى النفقات الدراسية لأخيها. وعند وجود برامج لمحو الأمية تقف العقبات لو العقبات أمام المرأة للحيلولة دون اشتراكها فيها. فإذا ما تخلصت المرأة من النظرة الدونية للنساء الذاهبات لمحو أميتهن ومن سخرية المجتمع الذى تعيش فيه، عادة ما تواجه رفض الزوج أو الأب أو حتى الابن لخروجها، وإذا ما تم لها ذلك عليها أن تتحمل الذهاب بعد يوم العمل الشاق سوء فى الغيط أو البيت أو السوق ، أو أية ما كان عملها وتحرم نفسها من الراحة لتذهب لفصول محو الأمية لتحصل على شهادة بمحو أميتها لن تفيدها فى أي شيء، وخاصة أن النساء فى الريف لا يشعرون بأنهن أميات لأنهن لسن فى حاجة لمعرفة القراءة والكتابة فهن قادرات وبارعات فى إدارة شئون حياتهن ولا يشعرن بالنقص من عدم التعليم.

وعلى المستوى الصحى فإن التدهور الحياه الصحية للغالبية العظمى من المواطنين المصريين أصبح شيئاً مألوفاً مع تزايد نسب الإصابة بفيروسات الكبد المختلفة والفشل الكلوى والسرطان

والانيميا وغيرها من الأمراض التي تصيب الطبقات الفقيرة والمهمشة والناطقة عن سوء التغذية وتلوث الطعام والماء.

ففي دراسة حديثة عن الفقر الغذائي في مصر¹ أكدت أن "فقر غذائي حاد" هو أقل ما يوصف به الانهيار الغذائي الذي يعاني منه المواطن المصري بعد فشله في تأمين مصادر البروتين الحيوانى. وأكدت الدراسة تراجع نصيب الفرد منه إلى أقل من 1.5 جرام فى المتوسط مقابل 55 جرام، وهى الاحتياجات الموصى بها دولياً. بالإضافة إلى اعتماد المصادر النباتية للحصول على السعرات الحرارية بواقع 90% منها وتراجع المصادر الحيوانية.

وقد أكدت الدراسة حول الحق فى الغذاء فى المجتمع المصرى أن نسبة الأسر المصرية التى تقع تحت خط الفقر الغذائى تصل إلى 65.1% من أسر الريف و40% من أسر الحضر فى المحافظات و37% من أسر القاهرة.

وقالت الدراسة أن تقدير خط الفقر الغذائى يستند إلى تقدير قيمة الوجبة الغذائية التى توفر الحد اضرورى من الاحتياجات اليومية للأسرة، رغم وجود فوارق تغذوية بين المناطق المختلفة لصالح سكان الحضر على حساب سكان الريف، على الرغم من أنهم منتجو الغذاء الحقيقيين. وهو ما يطرح تساؤلاً حول مدى فعالية سياسات الغذاء المتمثلة فى دعم الغذاء وتحسين الأوضاع التغذوية للفقراء، خاصة مع ارتفاع قيمة الدعم من 1094 مليون جنية عام 1981 إلى 2446 مليون جنية عام 1985، ثم تناقصه تدريجياً مسجلاً أدناه عام 1988 ليبلغ 1341 مليون جنية ليعاود الارتفاع إلى 2400 مليون جنية عام 1991 ثم 3668 مليون جنية عام 1997 نتيجة للتحرر التدريجى لسعر الصرف فى التسعينات. وقد ارتفعت هذه القيمة عام 2005 إلى 8.8مليار جنية إلا أن هذه الزيادة لا تمثل زيادة حقيقية فى كميات السلع المدعمة، ولكنها ترجع إلى تحرير سعر صرف الجنية المصرى كلية فى يناير 2003، مما أدى إلى انخفاض قيمته.

وترى الدراسة أن الفرد فى الحضر أكثر استفادة بالدعم من نظيرة فى الريف، لانه بحساب الدعم مقابل الدخل تأتي فروق سعر السوق مضروباً فى الحصة التى يحصل عليها الفرد، نجد انه يبلغ 9 جنيهات للفرد فى الحضر و5 جنيهات للفرد فى الريف.

وأوضحت الدراسة انخفاض نسبة الأسر الريفية التى تعتبر مصادر البروتين الحيوانى من الألبان والأسماك والبيض والدواجن من السلع الضرورية، مقارنة بالأسر فى المناطق الحضرية.

¹ الفقر الغذائى الحاد، ابتسام الجعراوى، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية.

2- الأوضاع الاجتماعية في محافظة الجيزة والقرية محل البحث (الجهل والمرض ..سمة عامة

داخل الريف)

أكد تقرير التنمية البشرية للمحافظات المصرية لعام 2005 أن نسبة الأمية بمحافظة الجيزة قد بلغت 30 % من اجمالي السكان البالغ عددهم خمسة ملايين نسمة، كما قدر عدد السكان تحت خط الفقر بنحو مليون نسمة أى ما يعادل 18 % من سكان المحافظة. وكانت نتيجة الفقر والامية تدني ترتيب المحافظة في التنمية البشرية حيث احتلت المرتبة العاشرة بين محافظات الجمهورية.

ويقدر معدل الالتحاق بالصف الأول الابتدائي بمحافظة الجيزة عام 2003 بحوالي 93 %، وكانت هذه النسبة حوالي 97% عام 2001، وهو ما يعني تزايد عدد الأطفال في سن التعليم غير المنتهين بالتعليم ويزيد معدل الالتحاق بالصف الأول بحضر المحافظة الي 96% وريفها 90 % نتيجة لتوافر الخدمات التعليمية وارتفاع مستوى الدخل للسكان بالحضر عن الريف مما قد يهدد باستمرار تراكم أعداد زائدة من الأميين في الريف حيث لا يزال نحو 10% من الأطفال في سن التعليم غير ملتحقين به وكانت قرية منشية فاضل بالعياط اكثر القرى في التسرب من التعليم الابتدائي اذ يوجد 55 % من الاطفال في سن التعليم الابتدائي غير ملتحقين بالتعليم.

كما يبلغ معدل القراءة والكتابة للإناث على مستوى المحافظة 6 % في عام 2003 وهذا يوضح مدى القصور في كفاية أو جودة الخدمة التعليمية وعدم وعي الأسر بأهمية تعليم الإناث ومن ثم عدم إحاقهن بالمدارس أو تسربهن مبكرا من التعليم.

أما على مستوى قرية الرهاوى فيوجد فى القرية 2 مدرسة ابتدائي وأخرى اعدادى. وقد انشأت حديثاً مدرسة ابتدائي تقع بين قرية الرهاوى وقرية نكلا على الطريق مباشرة حيث تبعد عن منازل القرية حوالى 1.5 كيلو متر وهذا يساهم بقدر كبير فى تعرض الاطفال لحوادث واصابات كثيرة. كما يتحمل الأطفال مشقة المشى يومياً لمسافات طويلة حتى يستطيعوا الوصول إلى المدرسة. ويوجد معهد دينى ابتدائي واعدادى وثانوى بنين وفتيات. ولا يوجد بالقرية مدرسة ثانوية حيث يضطر الطلبة بعد إنهاء المرحلة الإعدادية للركوب يومياً الى مدينة المناشى بما يعد مشقة على الطلاب ومصاريف أخرى للمواصلات تزيد أعباء الأسرة.

وفيما يتعلق بالصحة. يشير تقرير التنمية البشرية إلى تدني مستوى الخدمات الصحية في محافظة الجيزة حيث ان عدد الاطباء الحكوميين لكل 10 الاف نسمة بلغ 7 اطباء في عام 2003. وتزيد هذه النسبة بحضر المحافظة لتصل الي نحو 11 طبيبا بينما تنخفض الي اقل من طبيبين لكل عشرة الاف نسمة في الريف. وهو ما يدل على انخفاض مستوى الرعاية الصحية. كما يقدر معدل وفيات الاطفال الرضع على مستوى محافظة الجيزة بحوالي 18 حالة وفاة لكل 100 مولود ويتباين هذا المعدل في ريف حضر المحافظة حيث يبلغ في الريف 19 حالة في حين يبلغ بالحضر 16 حالة.

كما أوضح التقرير ان نسبة الاسر التي تحصل على صرف صحي امن تبلغ 89 في المائة من جملة الاسر بالمحافظة وتتضائل نسبة التفاوت في قيمة هذا المؤشر بين الحضر والريف وجدير بالذكر ان نسبة الاسر التي لديها صرف صحي بنسبة 100 في المائة لم تتحقق على مستوى المحافظة سوى في مدينة 6 اكتوبر وتبلغ نسبة الاسر التي تحصل على مياه شرب نقية 92 في المائة مما يعني ان نحو 8 في المائة من الاسر تحصل على احتياجاتها من مياه الشرب من مصادر غير امنة.

أما على مستوى قرية الدراسة فإن من ابرز المشكلات فى القرية الخدمة الصحية فتكاد ان تكون معدومة. فقد صدر قرار بإزالة مبنى الوحدة الصحية بقرية الرهاوى منذ عام 2001 تقريبا وتم تشكيل لجنة هندسية بقرار من محافظ الجيزة السابق وقررت اللجنة ازاله المبنى الخاص بالوحدة الصحية مع الوعد بتنفيذ قرار الازاله له عند توفير الاعتماد اللازم لاعادة بناء الوحدة ومنذ ذلك التاريخ والى يومنا هذا لم يتم تنفيذ اى شئ من الوعود بالنسبة لقرار الهدم واقامة المبنى الجديد . وتم نقل الاثاث والمعدات الخاصة بالعمل الصحى الى منزل ريفى بسيط مؤجر من احد الاهالى وهذا المنزل بدورة قديم ولا يؤدى الخدمات من الناحية الصحية والعلاجية او تطعيمات الاطفال او بعض الحالات الحرجة .

وترك المبنى القديم وهو الان مقلبا للمخلفات والقاذورات واصبح تربي به الماعز والحيوانات واصبح مرتعا للكلاب الضاله مما يسبب الكثير من الامراض للاهالى حيث ان المبنى يقع وسط كتلة سكنية محيطة بالمنازل. وعلى المريض الذى يحتاج إلى طبيب الذهاب إلى المستشفى فى إمبابة أو المناشى أو نكلا او منشأة القناطر وعليه ان يتحمل مشقات الطريق الى المستشفى. وكم

يحكى أهالى القرية من الحكايات التى تؤكد على العديد من المصائب التى حلت بهم بسبب بعد المسافة التى تؤثر على سرعة إسعاف المريض او حتى اجراء الاسعافات الاولية له. كما انه لو وجد مريض فى الليل عليه ان يصارع المرض حتى الصباح لان المواصلات غير متوفرة فى الليل .

اما بالنسبة للمصرف الصحى فالقرية تعد محرومة من خدمات الصرف الصحى فيعتمد كل فرد من ابناء القرية على عمل (طرنش) خاص به امام منزله ليستخدمه كمصرف وعند الملئ تجئ سيارات الشفط ويتم نزح الطرنش وتتم تفريغة السيارات داخل مصرف الرهاوى مما يزيد الأمر سوءاً حيث ان هذا المصرف يصب فى فرع رشيد ويساهم فى تلوث المياه العذبة كما يشوه مدخل القرية حيث انه يعد منظر غير لائق .

وقرية الرهاوى من القرى المدرجة فى الخطة الا ان عملية التنفيذ لم تبدأ فى التحرك بعد فالقرى المحيطة تم فيها عمليات الانشاء والتركيب وتعتبر فيها انها جاهزة على تشغيل المحطات . كما يوجد بالقرية مصرف يقسمها إلى قسمين ويتسبب فى انتشار العديد من الأوبئة والأمراض لأهالى القرية و يساهم بشكل كبير فى تلوث مياة الشرب لقرب المحطة منه.

وبالنسبة لمياة الشرب، كانت القرية تعتمد على خط المياه الذى ياتى من محطات مياه كفر حجازى ومع توسع القرية وزيادة السكان تم انشاء محطة مياه خاصة بالرهاوى ولكن للأسف الشديد تم انشاءها دون دراسة كافية حيث تم اختيار منطقة عشوائية وتم انشاء المحطة عليها وبعد التكاليف الباهظة التى تكلفتها المحطة اكتشفوا ان المياه ملوثة بسبب قربها من المصرف حيث تم اثبات تلوث المياه بتقارير من الصحة .

ولقد اصيب حوالى 25% من اهالى القرية بفشل كلوى ولقد توفى الى الان حوالى 25 حاله بسبب الفشل الكلوى كما يتكبد الاهالى مشقة السفر اسبوعياً للغسيل و يدفعون مبالغ ماليه باهظة .

2- نتائج الدراسة الميدانية (البنيت فى سوق الرقيق لا تحتاج الي العلام)

وفى الواقع العملى أثبتت الدراسة الميدانية أن 92% من العينة لم يذهبوا إلى المدرسة إطلاقاً، وأن 8% ذهبوا إلى المدرسة وتسربوا منها قبل إنهاء المرحلة الابتدائية. وأن 21% من العينة لم يذهب أخوتهم سواء الإناث أو الذكور إلى المدرسة إطلاقاً بينما ذهب أخوتهم الذكور إلى المدرسة بنسبة

79%. وهو ما يعنى أن التمييز ضد الفتاة مازال موجوداً، وأفضلية التعليم مازالت للذكور، وأن أغلب العينة من الفتيات تعمل باليومية حتى تساهم فى الإنفاق على المصاريف الدراسية لأخوتهن الذكور.

فالفقر وعدم وجود دخل كافى للأسرة يدفعها إلى عدم إلحاق أطفالها سواء الذكور أو الإناث إلى المدرسة، ولكن حينما يتوافر لدى الأسرة الاختيار لتعليم أحد أطفالها، فأنها تفضل تعليم الولد بينما تذهب الفتيات للعمل بالمزارع كأجراء للمساهمة فى دخل الأسرة واستكمال تعليم الذكور. ومن هنا فإن ممارسات الحكومة بعدم توفيرها مدارس ابتدائية قريبة قى القرى، بالإضافة إلى مستلزمات التعليم المجانى من مصروفات دراسية وملابس وأحذية وكتب وكشاكيل وأقلام و... تشكل عبأ على الأسرة، كل ذلك يتضافر مع الموروثات السائدة من أن تعليم الفتيات لا جدوى منه لأنها فى النهاية تذهب إلى بيت زوجها فهى ليست فى حاجة للتعليم، بينما تعليم الولد أفضل لأنه هو من سيبقى ويحمل اسم الأسرة وربما يجد فرصة عمل جيدة. كل هذه العوامل تؤدى فى النهاية إلى عدم تعليم الفتيات، أو على أحسن الفروض التحاقها بالمدرسة لرغبة الأسرة فى أن تعلم بناتها، ولكن المصاريف المرتفعة بالإضافة إلى قلة الدخل تؤدى فى النهاية إلى قرار الأسرة بترك الفتاه المدرسة والعمل للمساهمة فى أعباء الحياة.

وفيما يتعلق بالصحة. تؤكد الدراسة الميدانية أن 98% من العينة لم يذهبن إلى الطبيب إطلاقاً، وفى حالة الشعور بالتعب فإنهن يذهبن إلى الصيدلية وشراء "اسبرينة وننام". "برشامة ببرىزة". "تلاحق على نفسنا أكل الأول وبعدين نروح المستشفى"، أما الـ2% فأحدهن ذهبت لإجراء عملية الزائدة الدودية بأحد المستشفيات الحكومية والأخرى كانت فى حالة ولادة متعسرة. بينما أكدت الأمهات من العينة أنهن يذهبن بأطفالهن إلى أقرب وحدة صحية لتطعيم أطفالهن فقط، حيث لا يوجد فى الوحدة الصحية بالقرية أى رعاية للنساء ولا توجد أدوية أو كشف للأمراض النساء. كما قامت كل نساء العينة بالولادة فى البيت عن طريق القابلة "الداية" باستثناء امرأة واحدة هى التى ذهبت للمستشفى بسبب تعسر الولادة ولأن القابلة لم تستطع توليدها وطلبت منهم الاسراع بالذهاب بها على المستشفى حيث أجريت لها ولادة قيصرية.

فالفتيات والسيدات لا يذهبن إلى الوحدة الصحية لعدم توافر أى خدمات بها، كما أنها معطلة بالقرية، وتضطر من تشعر بالتعب إلى تناول مسكن أو أى دواء يعطيها إياه الطبيب بالصيدلية، حيث تتحاملن على أنفسهن لعدم القدرة المالية للذهاب إلى المستشفى أو إلى الطبيب الخاص. ومن تشعر بالتعب أو الإرهاق أو تصاب بنزلة برد تمكث فى المنزل يومين وترتاح من الشغل ثم تعود مرة أخرى إلى العمل.

وفيما يتعلق بالختان. فقد أكدت كل الفتيات والسيدات بالعينة بأنهن قد ختن وأن ذلك أمر طبيعى، وأن ما يقال عن عدم ختان الإناث هو كلام غير مقبول. كما أكدن على أنهن سيقمن بختان بناتهن. وللأسف فقد اشار عدد من الرجال المهتمين بالعمل الاهلي والتنموي في مقابلات معهم حول مشاكل القرية وظروف عمل النساء ان هذه الامور لا يجوز طرحها مع البنات والسيدات لان العادات والتقاليد تمنع فتح مثل هذه الموارد

أما الزواج المبكر فإن عينة السيدات البالغة 20 سيدة، ذكرت 77% منهن أنهن تزوجن من سن 13: 15 عام. 23% تزوجن ما بين سن 15:17 عام. بما يعنى أن كل السيدات المتزوجات قام أهام بتزويجهن وهن مازلن أطفال ولم يتخطين سن الطفولة وهو ال18 عام أو يبلغن سن الرشد.

رابعاً: القانون والمرأة الريفية

يتناول هذا الجزء عرض لأنشطة المرأة الريفية فى الزراعة، ثم إبراز أثر تطبيق سياسات الإصلاح الزراعي و القانون 96 لسنة 1992 على الريف بشكل عام وعلى المرأة الريفية بوجه خاص. كما يتناول هذا الجزء اوضاع المرأة الريفية فى قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 والانتهاك الذى يمثله استثناء القانون لهن، ثم عرض لنتائج الدراسة الميدانية. وذلك على النحو التالى:

1- سياسات الإصلاح الزراعي وأثرها على المرأة الريفية حرية السوق الزراعي ... حرية

العبودية للريفيات)

تعمل النساء فى الزراعة والأنشطة المتصلة بها على انه امتداد للمسئولية المنزلية إذ تنخرط النساء فى أنشطة اقتصادية ذات قدرات متعددة منها المتصل بالزراعة ورعاية الحيوانات ومنها المتصل ببعض الحرف المرتبطة بالزراعة علاوة على امكانية القيام بهذه الانشطة داخل المنزل وبدون أجر فى أغلب الاحوال .وحجم عمل النساء الريفيات فى النشاط الزراعي يكون واضحاً بدرجة كبيرة فى عمليات مثل الحصاد والتعبئة والنقل والتسويق والتخزين وللتدليل على ذلك نسوق بعض الامثلة من دراسة أجريت فى محافظة الغربية عن مركز البحوث الزراعية وذلك

للتعرف على مساهمات المرأة فى العمليات الزراعية لمحصول القمح على سبيل المثال حيث ظهر أن 84% من النساء المبحوثات يقمن بعمليات التخزين مقابل 18% من الرجال المبحوثين وان نسبة تتراوح ما بين 59% الى 54% قد قمن بالمشاركة فى عمليات التسميد والتسويق والتعبئة ومقاومة الحشائش.¹

هذا يعنى ضمناً أن المرأة الريفية تشارك فى العمليات الزراعية لكن درجة مشاركتها فى بعض هذه العمليات تكون أكبر من الرجال أو محدودة بعض الأحيان وقد ترجع ضألة نسبة المشاركة فى عمليات مثل الحرث والعزيق والرى والمقاومة الكيماوية إلى اسباب عدة قد يكون من بينها أن هذه العمليات تحتاج الى مجهود عضلي شاق لا يتناسب مع تكوين المرأة أو قد تحتاج الى تدريب ومهارة وهذه الاسباب قد تكون مقبولة بدرجة ما ولكنها ليست معياراً حاكماً خاصة عند مقارنتها بأعمال أخرى أشق أو أكثر دقة تقوم بها النساء الريفيات فى مجالات زراعية أخرى. ومن ناحية أخرى يعتبر الانتاج الحيوانى هو المجال الرئيسى لعمل النساء الريفيات حيث أن هذا النشاط يمثل 71,6% من حجم عمل النساء الريفيات فى مجال الزراعة مقابل 28,4% مثل حجم عملهن فى مجال الانتاج النباتى (الجولى 1988) ويضم مجال الانتاج الحيوانى أنشطة متنوعة تشمل تربية الماشية والاعنام والماعز والدجاج وغيرها وممارسة العمليات المتصلة بالتغذية والسقاية والرعى فى الحقل ورعاية الحيوانات المريضة والحلب وما يتصل بتربية الحيوانات من صناعات منزلية وتسويق المنتجات .

وللمرأة الريفية أيضاً دور فى اتخاذ القرار فى العمليات الزراعية فعلى الرغم من عدم وضوح اسهامها فى الأنشطة الاقتصادية والزراعية نتيجة بعض المحددات البيئية والثقافية الا أن دور المرأة الريفية فى عملية اتخاذ القرارات الاسرية المزرعية أمر لا يمكن اغفاله . وكما هو الحال فى العمليات الزراعية التى يمكن أن تنقسم الى حد ما تبعاً لدور النوع فكذاك الحال أيضاً بالنسبة للقرارات الاسرية حيث يوجد التخصيص فى موضوعات اتخاذ القرارات بين كل من الزوج والزوجة .

كذلك فإن تأثير أفراد الاسرة بما فيهم المرأة الريفية - الزوجة أو الام - فى عملية اتخاذ القرار تختلف تبعاً لموضوع القرار وتبعاً للمرحلة التى تمر بها عملية اتخاذ القرار أيضاً فالقرارات التى تتعلق بالاحتياجات والادوات المنزلية وطهى الطعام ورعاية الحيوانات المنزلية الصغيرة وتسويق

¹ تقرير مركز الارض لحقوق الانسان حول الفلاحة المصرية - اصدارات الارض والفلاح - فبراير 2002

بعض المنتجات قد تمثل موضوعات تتخذ فيها المرأة الريفية قراراتها بدرجة كبيرة من الاستقلالية ،لكنها تشارك بنسبة أقل فى اتخاذ القرارات المتصلة بالعمليات الزراعية كنوع المحاصيل التى تزرعها الاسرة او أسلوب القيام ببعض العمليات الاخرى كالحصاد والنقل والتسويق .

والمرأة فى الريف المصري هى التى يقع عليها العبئ الأكبر فى ادارة شئون الاسرة حيث تقوم بتربية الاطفال والعناية بهم فى المأكل والمشرب ايضاً الاعتناء بمشاكلهم فى مراحل التعليم المختلفة وتقوم بالعناية بالبهايم بمختلف انواعها وهى التى تقوم بتنظيم وترتيب البيت وهذه عملية شاقة جداً خاصة فى ظل وجود زرائب للحيوانات تكاد تختلط مع أصحاب البيت فى المكان وعدم وجود أدوات حديثة تساعد على عملية التنظيف أو الغسيل حيث أن الريف لا يعرف الكثير من الادوات الكهربائية الحديثة التى تساعد المرأة علي اعمال البيت .

بالاضافة الي انها تقوم بأنواع مختلفة من الأنشطة حتى تساعد على تنمية الدخل الخاص بالاسرة ،حيث تقوم بشراء صغار الدواجن بانواعها المختلفة ،وتقوم بتربيتها وتسمينها وتستخدمها اما فى استهلاك منتجاتها من البيض واللحم الخاص بالاسرة أو تقوم ببيع هذه المنتجات للحصول على "نقود" تساهم بها فى الصرف على احتياجات الاسرة المختلفة خاصة أنها تكون مسئولة مثلاً بشكل اساسى غير معلن عن تجهيز بناتها وهناك نوع آخر من الأنشطة تقوم بها المرأة فى الريف وهو الاتجار باللبن ففى بعض المناطق من الريف تقوم المرأة ببيع اللبن من مصدره الاول وهو الماشية الخاصة بها أو شراء اللبن من فلاحين آخرين ممن لا يستطيعون بيعه بهذه الطريقة لبيعه فى بعض المناطق الحضرية وذلك بعد فرزهِ وتصنيع بعض منتجاته . كل ذلك يؤهلها للعب دور أساسى فى ادارة الاوضاع الاقتصادية للاسرة ،وكذلك فى لعب دور أساسى فى إدارة الأرض خاصة إذا كانت الأرض هى المصدر الأساسى للأنشطة والدخل .وعلى الرغم من كل هذه الأدوار والمسئولية فإن الرجل فى هذا المجتمع الريفى المحمل بالعادات والتقاليد يعطى له كافة الحقوق فى كونه رب الاسرة ومديرها والمتحكم الرسمى فى شئونها ،وقد اثر القانون **96 لـ 92 على وضع المرأة بشكل سلبي على وضع المرأة فى الريف المصرى - خاصة المرأة المزارعة - باعتبارها أحد أطراف الصراع الذى نشب عقب تطبيق القانون والمرأة المزارعة التى كان لها حيازة ايجارية سلبت منها هذه الارض كما حدث للمستأجرين الذكور وبالتالي فقدت مورداً اساسياً ولكن يختلف الوضع بالنسبة للمرأة عن الرجل فى هذا الشأن حيث أن حقل العمل أوسع بالنسبة للرجل ولكن المرأة لا تستطيع أن تعمل الا فى أنشطة معينة خاصة فى الاعمال**

الموسمية كالحصاد . كما أنها لا تستطيع أن تعمل في بعض الأنشطة الزراعية مثل عزيق الارض مثلاً ، إضافة إلى التقاليد السائدة في الريف والتي تساعد على تحجيم عمل المرأة واقتصار دورها في اعمال معينة .

لكننا لا نستطيع أن ننكر أن هناك بعض الجوانب الايجابية¹ خاصة فيما يتعلق بالأراضي المملوكة على المشاع . فبعد عودة الارض لأصحابها أخذت نسبة كبيرة من النساء حصتها في هذه الأرض وبالتالي في اعتقادنا فإن نسب الحيازة للأرض الزراعية بعض التطبيق قد زادت بالنسبة للنساء حيث تتميز معظم الاراضي التي كانت مستأجرة بأنها مورثة لعائلات كبيرة العدد وقبل التطبيق لم يكن هناك اهتمام كبير بعائد هذه الأرض حيث أن العائد من الإيجار بعد تقسيمه على الورثة لن يكون كبير ولكن بعد تسليم الأرض أصبح من حق المرأة أن تقوم بالتأجير بنفسها أو إدارة أرضها بنفسها ، وفي اعتقادنا أن هذه كانت سمة ايجابية بالنسبة للمرأة بسبب تطبيق القانون.

2- قانون العمل والمرأة الريفية (اهمال الدولة وتخلفها يصل الي درجة نسيان النساء الريفيات من خريطة المجتمع)

صدر قانون العمل الوحد رقم 12 لسنة 2003 وهو يستثنى العاملات في الزراعة البحتة، والأطفال العاملين في الزراعة البحتة، وهو ما يترتب عليه حرمانهم من الدخول تحت مظلة قانون التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي.

ويعد هذا الاستثناء مخالفاً لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي صدقت عليها مصر في عام 1981. علماً بأن مصر ملزمة بمراعاة هذه الاتفاقية وتضمينها في تشريعاتها الداخلية وفقاً لما استقر عليه فقه القانون الدولي، حيث أصبحت هذه الاتفاقية جزء من القانون الداخلي للبلاد.

وقد أخضع القانون كافة قواعد العمل الخاصة بالنساء العاملات في الزراعة البحتة لقرارات تشاورية تصدر عن الوزارة المختصة(وزارة العمل). ويصدر الوزير المختص بالتشاور مع الوزراء المعنيين والاتحاد العام لنقابات عمال مصر القرارات الخاصة لتحديد القواعد المنظمة

1 مداخلة للأستاذ الدكتور محمد عبد العال استاذ الارشاد الزراعي بورشة الأرض حول أثر القانون 96 لـ 92 ديسمبر 2001.

لتشغيل هذه الفئات واشتراطات السلامة والصحة المهنية والانتقال والإعاشة الواجب اتخاذها بشأنهم واللوائح المالية والإدارية التي تنظم التشغيل.

فاستثناء العاملات في الزراعة البحتة من التمتع بمزايا قانون التأمينات الاجتماعية يكرس الأوضاع المتردية التي تعاني منها المرأة الريفية بشكل عام والعاملات منهن في الزراعة البحتة بشكل خاص، ويؤثر سلباً على التنمية في مصر¹.

كما استثنى القانون أيضاً الأطفال العاملين في الزراعة البحتة (ذكور-إناث). فقد عرف قانون العمل الطفل بأنه كل من بلغ الرابعة عشر سنة أو تجاوز سن إتمام التعليم الاساسى ولم يبلغ الثمانى عشر سنة كاملة.

كما عرف قرار وزير القوى العاملة والهجرة رقم 211 لسنة 2003 الزراعة البحتة بأنها(هى الأعمال التي تتصل بالزراعة مباشرة، كتمهيد الأرض للزراعة أو زراعة المحاصيل أو مقاومة الآفات أو جنى المحصول أو ما شابه. سواء كان ذلك فى الحقول أو الحدائق أو البساتين. ولا يندرج تحت هذا التعريف الأعمال التي لا تتصل بالزراعة مباشرة كالأعمال الإدارية أو الصناعية الملحقة بالزراعة). ولا نعرف ما الحكمة في هذا الاستثناء والتمييز بين النساء العاملات في مصر؟

أما عن وضع العاملات في الزراعة البحتة بالنسبة لقانون التأمين الاجتماعى رقم 79 لسنة 1975. فقد تم استثنائهن من تطبيقه عليهن. وهذا القانون هو الذى يضمن كافه أنواع التأمينالخاصة بالعمل(التأمين ضد الشيخوخة، العجز، الوفاة،إصابات العمل، المرض) وقد تم هذا الاستثناء بطريقتين: الأولى عندما استثنى قانون العمل رقم 2003/12 (أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلاً) وحيث أن نسبة غير قليلة من العاملات فى الزراعة يعملن فى أراضي أهلهم وأسرهم فقد تم استثنائهم. والثانية عندما تم استثنائهن بنص المادة (26) التي اعتبرتهن عمالة غير منتظمة وموسمية. ووضع شروط لاثبات عقود العمل ومدة الخدمة التي حددها بحد أدنى 6 شهور. وهى الشروط التي يصعب تحقيقها فى هذه الفئة.

1 نساء منسيات،دراسة عن الآثار المترتبة على انعدام الحماية القانونية للعاملات فى الزراعة البحتة، مركز قضايا المرأة، زينب خير، 2004.

3- الدراسة الميدانية (فقدان الذاكرة عنوان سياسات الحكومة لتقنين عبودية النساء في السوق الحرة)

وفيما يتعلق بمدى معرفة النساء العاملات (فتيات-سيدات) بالقوانين التي تحكم العلاقة بينهم وبين من يعملون لديهم. فقد أكدت كل العينة أنهن لا يعلمن شيئاً عن هذه القوانين. قوانين ايه طول عمرنا بنشتغل مانعرفش عنها حاجة". "هو لو الحكومة عارفانه كانت سبتنا للشقى ده- حكومة مين يا أبله - يعني ايه حكومة ربنا يسترها عليكى .

أما مدى معرفتهن بحقوقهن فى وجود عقد عمل ينظم العلاقة بعملهم وصاحب الأرض، وحقهم فى التأمين الصحى والاجتماعى، فقد أجمعت 91% من العينة بأنهن لا يعرفن أى شىء عن هذا، فيما ذكرت 9% أنهن سمعن عن حقهن فى التعويض عند التعرض لحادث مثلما حدث السنه الماضيه عندما وقعت العربيه النصف نقل فى الرياح البحيرى وأن الحكومة قامت بدفع 500 جنية لكل أسرة توفى ابنها. "صاحب الأرض يعالجونا على حسابهم انتي باين عليكى طيبة ! ده فى ناس بتقع من طولها وتضرب علشان تقوم تكمل شغل". "ازاى صاحب الأرض يدفعنا فلوس لما نسيب الشغل! ده بيبقى عاوز يمص دمنا وبنرجع من الأرض هلكانين". هكذا تفقد الحكومة الذاكرة بحرمان هؤلاء الفتيات والسيدات العاملات من الحماية القانونية والشئ الغريب انه لاتوجد جهات في مصر تقوم بالتنقيش على العمل في هذا القطاع فلا وزارة القوي العاملة ولا شي غير حق صاحب المزرعة والذي في ظل سياسات السوق الحرة سوف يستعيد هؤلاء النساء ليحصل منهم على اكبر مجهود باقل اجر وحماية لحقوقهم

خامساً: يوميات سوق النساء في المزارع والحقول

سوف نستعرض في هذا الجزء حكايات وشهادات الفتيات والسيدات العاملات بأجر في المزارع. وهذه الحكايات قد تبدو مكررة لكننا نعرضها لان دراسة حالة كتبت مع فتاه أو سيدة هي خير تعبير عنهن وعن مشاكلهن وعامهن المحدود. فكل شهادة تنبض بروح صاحبته وتعبر عن وعيها والمشقة التي تتحمله في صمت وهي لا تدرى أن ما تقوم به هو أسوأ أشكال العمل وأن عملها يشكل طريقاً للعبودية ولسوق النخاسة الذي انتشر وطال فتياتنا ونساؤنا، حتى منهن اللاتي لا تعرف شيئاً عن صور استغلال النساء الأخرى في الإباحة، وهن اللاتي يعملن لفترات طويلة قد تصل إلى عشر ساعات في الأرض بالإضافة إلى الأعباء المعتادة من عمل داخل المنزل (غسيل- تجهيز الطعام- تربية دواجن ومواشى-مراعاة الأطفال...). هذه شهادات حية من فتيات وسيدات بقرية الرهاوى، نتركم معها لتكونوا شهوداً على ما وصلت إليه النساء العاملات بأجر في المزارع الواسعة.

مها¹

فتاه تبلغ من العمر 18 عام، تتفجر من عينيها أنوثة تحاول أن تخفيها، تعمل مها كأجيرة باليومية في الجبل حيث المزارع الكبيرة، وهي تستيقظ منذ الساعة السادسة صباحاً وتنام في حوالي العاشرة مساءً يومياً وتعيش مع أسرتها في بيت صغير. تقول مها عن أسرتها: "ابوي بياع خضار وأمي بتبيع معاه وعندني 7 أخوات بنتين متجوزين و5 صغيرين، ولا حد فينا أتعلم وأنا مدخلتش المدرسة".

وتعمل مها أكثر من 9 ساعات يومياً في أراضي الغير بيومية قدرها 7 جنيهاً، حيث تقول: "انا بصحي الساعة 6 الصبح ساعات بفطر وساعات باخد فطوري معاي، بركب عربية المقاول من على الكوبري مع صحباتي، وبنوصل حوالي الساعة 7، بغير هدمي وبنزل على الشغل، أول ما بنوصل كل واحد بتشيل نقله سبله ونزلها على الأرض، بنقل بصل وبنجرمه(فصل البصل عن العروش)، بقلع طماطم، بنقى حشيش من الأرض، نشيل سبله(سباخ)، بنشغل بالمناقل بنقلع بها الحشيش، بعمل كافة شئ حتى العزيق سواعي بعزق. سواعي بناخد راحة من الساعة 12 الظهر ممكن نص ساعة وممكن ساعة وفي اصحاب شغل مايبدوناش راحه خالص. بناكل ونستريح شويه من الشغل ونرجع نشغل للمغرب وبعدين يجي المقاول نركب العربية نروح البلد قرب العشا وسواعي بعد العشا بتعشى وبنام زي القتيل".

وعن ظروف العمل والمشاكل التي تعاني منها أثناء العمل بالمزارع، تقول: " أكثر شئ بيتعبنى لما بتكون على العادة وبيقي عاوزة أستريح والمراقب يقولي فزي اشتغلي وظهري بيكون وجعني ومش قادرة أميل. وأنا بشتغل طول الأسبوع وسواعي بريح الجمعة وسواعي يكون فيه شغل بنزل، وفي الأعياد راحة لكن سواعي بنزل شغل من تاني يوم العيد. احنا بننضرب وبننشتم من الناس اللي في المزرعة وبيكون المراقب معاه خزانة وبيلف وانا اللي يلاقها مش شايفه شغلها يضربها ويشتمها شتومه وحشة".

أما مقاول الأنفار الذي يجمع الأجراء للعمل في الأرض الزراعية فهو عادة ما يكون أحد سكان القرية ومعروف لأهل القرية ويعرف كل أهالي القرية، وتقول مها: " المقاول بياخذنا بعربية نص نقل من عند الكوبري الساعة 6 ونص وبنوصل على الساعة 7 وهو بيسبنا ويمشى ويرد ياخذنا على المغرب. بقبض بالأسبوع والمقاول بيخلي معاه أسبوع من غير ما يقبضنا علشان لو الواحدة تعبت وغابت يوم متقبضش الأسبوع كله. والمقاول سواعي كثير ما بيقبضناش أجرتنا كلها بيبقي

¹ المركز يحتفظ بالأسماء الحقيقية لدراسات الحالة حرصاً على خصوصية البحث.

معاه ويقول المرة الجاية مفيش فلوس. انا لى عنده فلوس يامه كل مامى تقوله فين الفلوس يقولها المرة الجاية".

وعن يوم الأجازة التى غالباً ما يكون الجمعة وماذا تفعل فى أجازتها تقول: "يوم الجمعة بصحي متأخر شوية وبروق البيت وبغسل وبخبز واساعد امى فى الطبخ واتعدى مع امى واخواتى وأروح عند جارتنا اتفرج على التليفزيون وانام على العشا". وعن احلامها تقول: " وزه اتعلم علشان اعرف اقرا قرآن وافهم الدنيا ونفسى ابقى زى اخواتى البنات اتجوزوا وارتاحوا من الشغل".

أميرة

فتاة صامته تبلغ من العمر حوالي 18 عام تنظر بعينيها إلى كل شئ، فتستطيع عبر عينيها معرفة ما يدور بداخلها من أسئلة ودهشة ولكن مهما حاولت معها فهي تتكلم ببطء وخوف ثم تصمت، فكان يجب أن نحثها على الكلام حتى تستكمل كل حوار معنا. تقول أميرة: "بنصحي من النوم على الفجر المقاول ببييت على وبنروح على الكوبرى(تستخدم صيغة الجمع لأن لديها أخت اصغر منها تعمل معها) نركب العربية بنات مع شباب وبننتساهر لحد مانوصل الجبل. ننزل نغير هدومنا ونبدأ الشغل بنجمع فراولة وعنب وموز وبنقى حشيش وكافة شىء. بشيل 10 أقفاص على دماغى وببقى تعبانة. واللى تقع منها القفص تضرب بالجلدة او بالخرطوم غير الشتومة والتريقة والبهذلة. بناخذ راحة نص ساعة ساعة من الظهر بنفطر فيها ونرتاح. على الساعة 6 بنروح برجع اتشطف واتعشى وانام".

وعن أجرتها وماذا تفعل بها وعلاقتها بمقاول الأنفار تقول: "المقاول بيدي لأمى أجرتى انا واخوتى كل خميس بيحاسبها. وهو مبقى عنده اسبوع علشان لو غبت ماختش اجرة الأسبوع وده بيكون عقاب للواحد اللى تغيب من الشغل وسواى يجرمها من الشغل معاها علشان يأدبها. امى بتاخذ الأجرة وباخذ منها جنية يوم الجمعة بشترى به حلويات وأرواح وبيبسى".

تقول أميرة عن أسرتها وتركها للمدرسة: "احنا عندنا كام قيراط إيجار ابوى بيزرعهم برسيم علشان يوكل البهايم وامى بتبيع اللبن والسمن والجبن والبيض. احنا 3 بنات وولدين. انا دخلت المدرسة وخرجت من 4 ابتدائى. كنت زهقانه من المدرسة ومن الواجب ومن الأبل اللى بتضرب. رحى يوم الشغل لقيته حلو شبطت فيه. بعد كده لقيته وحش اتندمت انى طلعت من

المدرسة". وعن أحلامها تقول: " أقعد فى البيت اعمل شغل البيت اساعد امى ومرات عمى اكنس اروأ. ولما اختى الكبيرة تتجوز اتجوز واقعد فى البيت واتستت ".

ولاء

فتاه تبلغ من العمر 15 عام، وجهها باسم ويعبر عن أحلامها فى ان تصبح أفضل مما هى عليه. لديها 4 من الأخوة ولدين فى المدرسة وبنتان وهى. تقول ولاء: "ابوى موظف وامى قاعده فى البيت. أخوى الكبير معاه دبلوم والصغير فى سنه 4 ابتدائى وانا واخواتى البنات مدخلناش مدرسه خالص. ابوى قال التعليم للواد بس والبنات هتتجوز".

وعن عملها تقول: "بصحى بعد الفجر بنزل الأرض بشتغل من الساعة 7 لحد الظهر بناخد راحة يجى نص ساعة وسواعى ميناخذش راحة خالص. فى صاحب شغل لو قلنا عاوزين نرتاح شويه يشتمنا ويضرب فينا شتومة وحشه خالص مقدرش اقولها ويضرب بالخرطوم الطويل. واحنا بنسكت علشان اللى بتتكلم بيتخصص منها أجرة الأسبوع وبيتعرف عنها انها بنت لبط ومحدث بيرضى يشغلها. بشيل صوبتين موز على دماغى وبتوجعنى وبحس بالحر ولو وقعت منى حاجة زعيق وضرب ومفيش أجرة".

وعن يوم الأجازة وكيف تتصرف فى أجزتها تقول: "انا مباحدش اجازة بشتغل فى الجبل طول الأسبوع ويوم الجمعة بنزل أرض واحد قريينا من الصبح لغاية الظهر. الشغل فى البلد أحسن وساعاته قليلة وفلوسه كثير وبرتاح من الشتيمة لكن مش دايم فى الجبل الشغل طول السنه". " انا بدى اجرتى لأمى وهى بتصرف على البيت وباخذ منها جنية مصروف بشتري به حلويات او كبة او أى حاجه نفسى فيها. امى بتصرف على البيت وعلى أخوى اللى فى المدرسة من شغلى انا واختى. وامى بتشتري لى الهدوم والطرح وهتجيبلى كوبيات وجهاز علشان تجهزنى". وعن أحلامها تقول: "نفسى اروح عند عمتى فى الوراق بقعد معاا علشان هى قاعدة لوحدها جوزها ميت وعندها عيل صغير فى سنه تانية ابتدائى بروح عندها برتاح من الضرب والشتيمة فى الغيط لكن ابوى بيزعق ومش راضى اروح عندها علشان شغلى واجرتى للبيت".

كريمة

فتاه تبلغ من العمر الرابعة عشر ولكن جسمها الصغير وملاحها الطفولية تجعلها تبدو في العاشرة من العمر لديها 9 من الأخوة والأخوات، لم يلتحقوا جميعاً بالمدرسة، يؤجر والدها نصف قيراط ويزرعه برسيم وذرة ودرأوة حتى تستطيع أهمهم توفير الغذاء للماشية التي تقوم بتربيتها وبيعها للمساهمة في مصاريف الأسرة، كما تقوم الأم بتربية الدواجن والطيور أيضاً وبيعها. يعمل 3 بنات من أخوتها معها بالأجر في أرض الغير من أجل المساعدة في مصاريف البيت وإحضار مستلزمات الزواج لهن. تقول سميرة: "كان نفسي أروح المدرسة بشوف العيال رايعين المدرسة ولايسين ومعاهم السندوتشات وبقى نفسي أكون زيهم وأتلم ونفسي أكون أبله وأعلم العيال، بس إحنا على قدنا وابوى يقول الاحق عليكم أكل وبعدين نشوف العلام".

وعن ظروف العمل والمشاكل التي تواجهها تقول: "إحنا بنصحى من الفجر نلبس ونأكل ونروح على العريبات بنوصل الجبل على الساعة 7 نغير هدمونا ونشتغل لغاية الساعة 12 بناخد ساعة أو نص ساعة وساعات مفيش راحة خالص بنريح ظهرنا ونشرب وناكل ونرجع للشغل لغاية المغرب ويجى المقاول ونروح البلد على العشا بنشطف وننام على طول. اكثر شيء بيضايقنى أن مفيش حمام. وجسمى بيلدعنى من الحر. لما بيكون على العاده بتيجى بوجع مبيعزوروش الواحدة ويزعقوا ويعيروها لما تكون هدمها متبقعه وبقى عاوزه أروح الحمام والحق نفسي بس مبيرضاش وبشتمنى بأمى". وعن أسرتها وكيف تتعامل معها تقول: "أخوى أكثر واحد بيضربنى علشان خايف على مثلاً رحى فرح اتأخرت يجى يضربنى وابوى بيقله اضربها". وعن أحلامها وكيف ترى مستقبلها تقول: " نفسي أروح المدرسة ومروحش الغيط ولا الشغل واتعلم فى المدرسة واخذ الشهادة بس خلاص انا مينفعش بس هعلم بناتى علشان ارحمهم من الشقا والتعب اللى إحنا فيه".

أم سيد

أمرأة لم تتجاوز الخامسة والثلاثين عاماً، يبدو على وجهها الحزن، تتكلم بسرعة وتتلعثم عندما تسألها أى سؤال. يعمل زوجها فى القواسين(مهنة حفر الآبار) حيث يسافر ويتركها هى والأطفال لمدد قد تطول أو تقصر على حسب نوع العمل. لديها خمس أطفال بنتان وثلاث أولاد، ولد واحد فقط هو من التحق بالمدرسة الابتدائية والباقيين مازالوا صغاراً، وتقول أم سيد: "جوزى شغال فى القواسين ساعات فى شغل وساعات بيقد فى البيت يستنى مقاول الحفر لما يطلبه فى شغله جديدة.

بيسافر ويغيب سواعى بالايام وسواعى بالشهر وانا عايشة مع ابوه وامه واخواته البنات لسه ماتجوزوش بشتغل واخواته البنات علشان نساعدى فى صرف على البيت. حماى راجل كبير قاعد فى البيت ملوش حمل على الشغل. احنا بناخد من البقال حاجات البيت من شاي وسكر وزيت وسمن ودقيق ولما بيرجع ابو سيد بيسدد له الحساب. ومربين فى البيت شويه بط وفراخ لما بنترنق بروح السوق ابيعهم واديناهم عايشين". وعن اطفالها وتعليمهم تقول: "امنيه حياتى اعلم ولادى كلهم بنات وصبيان علشان يرتاحوا من الشقا ويشوف حياه غير اللى عايشناها احنا، الواد سيد دخلته المدرسة عمول واميمة هتدخل السنة دى. بيكلفنى سيد مصاريف مدرسة وجزمة ولبس واكل ومصروف ده غير المدرسة بعيدو والواد ياكبد أمه بيمشى كثير لكن هنعمل ايه ادى الله وادى حكمته". وعن عملها فى المزارع تقول: " انا بشتغل فى المزارع من زمان من يوم ماعودى شد وخدونى على الأرض كنت بساعد ابوى وامى كانت يرحمها ربنا وابوى اتجوز خالتى واشتغلت وجهزت نفسى واتجوزت. زمان كنا بنشتغل من غير بهدله سواعى اصحاب ارض كانوا يشتموا البت اللى مش شايفة شغلها وميقدروش يكلموا اللى بشتغل وتبقى بكرامتها دلوقتى شتيمة وضرب وشتيمة وسخة الكل بيشتتم وبيضرب وقليل خالص لما يكون فيه احترام .

سادساً: نتائج الدراسة والتوصيات

سوف نتناول فى هذا الجزء أهم النتائج والتوصيات التى توصلت إليها الدراسة . وذلك على النحو التالى:

أ-نتائج الدراسة

نتناول عدد من النتائج التي توصلت إليها الدراسة والمتعلقة بشكل عام بأوضاع المرأة الريفية ثم نتناول اهم النتائج الميدانية وذلك على النحو التالي :

❖ تحرم المرأة المصرية من المشاركة السياسية خاصة بالنسبة للعديد من المناصب القيادية في مجالات الخدمة العامة كذلك تقل مشاركتها في المجالس الشعبية والمحلية حيث بلغ نسبة مشاركتها في البرلمان الي 2.4% والشوري الي 6% و 2% بالنسبة للمحليات ووصلت مشاركتها في النقابات الي 17% و 3% في النقابات العمالية و 9% في شغل وظائف المديرين والعاملين في الوظائف الادارية وهذه النسب تقل كثيراً بالنسبة للمرأة الريفية إذا ما قارناها بنساء المدن .

❖ تمثل عمالة النساء 21% من اجمالي قوة العمل في مصر وترتفع نسبة البطالة بين الاناث الي 23% وتعمل 77% من النساء في قطاع الزراعة بينما يشكل عمل النساء 23% في قطاع التجارة والبنوك والصناعة وتشكل مساهمة المرأة 26% في القطاع الحكومي و 12% في قطاع الاعمال العام و 16% في القطاع الخاص بينما تشكل النساء غالبية العاملين في القطاع الهامشي وتبلغ بطالة النساء اربعة اضعاف الرجال واعلي نسبة بطالة في محافظة اسوان حيث تشكل 65% بينما اقل نسبة بطالة بمحافظة المنوفية وبنو سويف وتصل الي 8%.

❖ تعاني المرأة في مصر من تميزا اجتماعياً حيث تؤكد الاحصائيات ان حوالي 33% من الاسر الريفية يتم توزيع الطعام بينهم بطريقة غير عادلة بين افراد الاسرة ولصالح الرجال وما زال الختان منتشر في الاحياء العشوائية والقري حيث ينتشر بنسبة 97% بين النساء المصريات وان 52% من النساء يتعرضن للضرب وما زالت المرأة في مصر لا ترث الارض إلا اذا كانت متزوجة من احد اقاربها ودليل ذلك ان عدد الحائزين من الرجال يزيد عن 8 مليون حائز بينما النساء اكثر من ربع مليون حائزة بالرغم من ان عدد النساء يساوي تقريباً عدد الرجال في الريف، وتعول حوالي 20% من النساء في الريف الاسر بسبب الترمل او عجز الزوج وتعيش اسر هؤلاء النساء ظروف اجتماعية واقتصادية متدهورة وتصل نسبة الامية للنساء عموماً الي 62.5% مقابل 37% بين الرجال وترتفع هذه النسبة في مصر العليا الي 76% مقابل 44.8% في الوجه البحري في مقابل 21.6% في الحضر وتبلغ نسبة الامية بين النساء في الريف الي 84.8% من جملة النساء ويوضح التقرير ان نسبة النساء التي تقع تحت خط الفقر الغذائي تصل الي نسبة 65.1% من اسر الريف و 40% في اسر الحضر في المحافظات و 37% في اسر القاهرة .

❖ بينت الدراسة ان اكثر المتأثرين سلباً بتطبيق القانون 96 لـ 92 هم النساء العاملات فبعد طرد مئات الالاف من المستأجرين من اراضيهم وتحويلهم الي عمال زراعيين ادي ذلك الي افقار اسر هؤلاء المزارعين واثر سلباً على النساء خاصة التي كانت تعمل في حقل زوجها المستأجر فأضطرت هي وزوجها الان للعمل في حقول الغير .

كما بينت الدراسة ان قانون العمل الموحد رقم 12 لسنة 2003 يساهم في التمييز بين العاملات في قطاع الزراعة والقطاعات الاخرى حيث يستثني من تطبيقه هؤلاء النساء ويتركهم دون حماية لحقوقهم في الاجر العادل والاجازات والتأمين الاجتماعي والصحي والاشتراك في النقابات ... الخ

وبالنسبة للنتائج عن مستوى القرية محل الدراسة فكانت كالآتي :

❖ تغيب المشاركة السياسية لنساء القرية حيث تؤكد نتائج البحث الميداني ذلك فبين 80% من المبحوثات بأنهن ليس لديهن بطاقات شخصية و9% فقط لديهن بطاقات انتخابية و 3% فقط شاركوا في الانتخابات البرلمانية الاخيرة .

❖ تعتمد الزراعة في قرية الرهاوي على كل النساء حيث الرجال يتفرغون للعمل في حفر الابار لارتفاع الاجرة اليومية للعمل في الحفر عن الاجرة اليومية للعمل في قطاع الزراعة كما تعمل معظم الفتيات بالقرية بقطاع الزراعة خارج القرية كعاملات تراحيل وتتندي ظروف العمل في هذا القطاع من حيث الاجر المتدني وغياب الحماية القانونية والتأمينية والصحية ويتم اساءة معاملة هؤلاء الفتيات والنساء العاملات في هذا القطاع من قبل مفاول الانفار واصحاب المزارع وتعمل النساء في كل الانشطة الرزاعية بداية من الحرث الي الحصاد . ويعمل معظم نساء القرية لمساعدة الاسر بنسبة 82% بينما 18% من العينة اكدوا انهم يعملوا من اجل توفير النقود للزواج .

❖ تدني الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية بالقرية محل الدراسة فالوحدة الصحية تنعدم فيها الخدمات التي تقدمها للمواطنين ولا مجال للخدمات الصحية للمرأة ولا يوجد صرف صحي بالمنازل ومياه الشرب بالقرية ملوثة بسبب مرور مصرف الرهاوي للصرف الصحي بشوارع القرية ليلوث حتي المياه الجوفية التي يعتمد عليها السكان في الشرب . وقد اصيب حوالي 25% من اهالي القرية

بأمراض مختلفة بسبب تلوث مياه الشرب مثل الفشل الكلوي وغيرها من الأمراض وتشير الدراسة ان 98% من العينة لم يذهبوا الي الطبيب ولامرة واحدة و 92% من العينة انهم لم يذهبوا الي المدرسة اطلاقاً وان 8% تسربوا من التعليم في المرحلة الابتدائية واكدت 77% من المبحوثات انهن تزوجوا من سن 13- 15 عام و 23% تزوجن من سن 15-17.

❖ تبين الدراسة الميدانية ان 91% من عينة البحث لا يعرفون شي عن قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 او عن حقوقهم في الاجر العادل والاجازات والتأمين الاجتماعي والصحي بينما اكد 9% منهن ان لهن حقوق في التعويض عند التعرض لحادثة اثناء العمل

واكد غالبية المبحوثين انهم لم يروا مفتش مكتب العمل او احد المسؤولين من أي جهة للتفتيش والرقابة على تشغيلهم وظروف عملهم .

ب- توصيات الدراسة

سوف نستعرض التوصيات علي مستوي القرية محل الدراسة ثم نتبعها بتوصيات عامة لتحسين وضع المرأة الريفية وذلك على النحو التالي :

- أ. توصيات على مستوى القرية محل الدراسة (الرهاوي) يجب توافر الخدمات الصحية لكافة المواطنين بالقرية، والانتهاء من تجهيز الوحدة الصحية.
- العمل على بناء جسر أو مطب كبير أمام المدرسة الابتدائية حتى لا يتعرض الأطفال لمخاطر حوادث الطريق.
- العمل على إنشاء مدرسة ابتدائية واعدادية أخرى بالقرية نظراً لكثافة الفصول بمدارس القرية.
- سرعة إدخال الصرف الصحي بالقرية حتى تنتهي المشاكل الصحية والبيئية الناتجة عن وجود مصرف الرهاوي الذي يسبب العديد من المشاكل لأهالي القرية مع عمل محطة تحلية على هذا المصرف قبل دخول القرية لدرء المخاطر الصحية التي يسببها .
- وجوب العمل على تجهيز مكان بديل لمحطة مياه شرب الرهاوي وذلك لأن المحطة المقيمة حالياً قريبة من المصرف وهو الأمر الذي أدى إلى اختلاط مياه الشرب بالمصرف الصحي ونتج عنه اصابة حالات متعددة من الفشل الكلوي لأهالي القرية.

- العمل على وجود مواصلات تربط قرية الرهاوى بغيرها من القرى في توفير هذه المواصلات على مدار اليوم لخدمة اهالى القرية.
- العمل على مد خطوط التليفون داخل القرية ومد خدمة السنترال الموجود بالرهاوى لكافة أهالى القرية.
- وجوب التأكد من عدم استغلال القائمين على مركز الشباب بتأجيره للشباب ومحاكمة المخالفين من الموظفين المسؤولين عن مركز الشباب بالقرية.
- وجوب الإسراع بعمل البطاقات القومية والبطاقات الانتخابية لكافة نساء القرية.
- العمل على دعم الأسر اللاتي تسرب اطفالها(ذكور-إناث) من التعليم او الاسر التي بدون عائل من قبل مكتب وزارة الضمان الاجتماعي وذلك حتى يستطيعوا استكمال تعليم اطفالهم بصرف مبلغ لا يقل عن 200 جنيه شهرياً لكل اسرة .
- العمل على افتتاح مدرسة صديقة للفتيات وذلك حتى تستوعب الفتيات المتسربات من التعليم، أو اللاتي لم تلتحقن بالتعليم من الأساس.
- ضرورة السماح لجمعية نهضة وتنوير الرهاوى التي قامت وزارة التضامن الاجتماعي برفض اشهارها بالسماح بممارسة نشاطها لتحسين اوضاع اسر الاطفال وحماية حقوق الفتيات والنساء العاملات .

. توصيات عامة متعلقة بتحسين اوضاع النساء الريفيات

يجب العمل على عدة مستويات لتحسين وضع المرأة الريفية في مصر خاصة بالنسبة للاتي :

- فعلى مستوى المشاركة السياسية يجب الاتي:-
- العمل على تطبيق اتفاقية التمييز ضد المرأة بإزالة كافة العوائق التي تحرم المرأة المصرية من المشاركة السياسية الفعالة.
- إعادة النظر فى النظام الانتخابى الحالى بما يتيح فرص أوسع لوصول المرأة إلى مقاعد المجالس المنتخبة والعمل بنظام الكوتة لضمان مشاركة النساء في كافة المجالس التشريعية والمحلية و مجاس ادارة كافة منظمات المجتمع المدني
- تعديل قانون الأحزاب بما يلزم الأحزاب بتخصيص نسبة معينة للنساء فى العضوية ولجان التوعية وقوائم الترشيح للمجالس المختلفة .

وعلى مستوى المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والصحية يجب الاتي :-

- إلغاء التمييز ضد المرأة الريفية فى قانون العمل الموحد 2003/12، ودخول النساء العاملات فى الزراعة البحتة تحت مظلة الحماية التشريعية للقانون وتمتعهن بالتأمين الاجتماعى والصحي.
- العمل على دمج المرأة فى سوق العمل والائتمان وادماجها فى كافة المشروعات التنموية التي يتم تنفيذها بخلق فرص عمل مستدامة مع ربط هذه المشروعات التنموية التي تقوم بها المرأة بنظام السوق مع تطوير قدراتها وتمكينها .
- مراجعة نظم التأمين الصحي والاجتماعي وتطويرها على نحو يكفل الحماية الاجتماعية والصحية والتعليمية للمرأة العاملة فى قطاع الزراعة
- العمل على إدماج النوع الاجتماعي داخل كافة البرامج والأنشطة الموجودة فى المجتمع وترويج ذلك عبر وسائل الاعلام المقروءة والمرئية والمسموعة .
- توفير المستشفيات والوحدات الصحية التي تقدم خدمات مجانية خاصة بالصحة الانجابية للنساء مع تطوير الوحدات الصحية بالقرية لكفالة الحق فى الرعاية الصحية والوقاية من الامراض

على المستوى التعليمي:-

- دعم ومساندة الأسر الفقيرة التي توجد بها فتيات لتمكين الأسرة من استمرار بناتها فى التعليم.
- وجوب تواجد المدارس الابتدائية والاعدادية بالقرب من القرى لحث الأهالى على تعليم فتياتها بدون خوف من الطرق.
- إقامة العديد من مدارس الفصل الواحد والمدارس الصديقة للفتيات لكي تتمكن الفتيات المتسربات من التعليم من الالتحاق بها.
- إقامة فصول محو الأمية بالقرب من سكن الدارسات وفى أوقات مناسبة تتوافق مع عملهن الشاق وحل مشكلات التعليم بداية من تكدس الفصول الي رفع مرتبات المدرسين الي تطوير المناهج بحيث تضمن جودة التعليم فى مصر .

والمركز يطالب كافة مؤسسات المجتمع المدني بالعمل لتنفيذ توصيات التقرير او أي توصيات اخري ذات صلة بتحسين اوضاع المرأة الريفية خاصة العاملة بقطاع الزراعة والقيام بحملات توعية بمطالبة مجلس الشعب بالغاء نص المادة رقم 97 من قانون العمل التي تستثني النساء العاملات من تطبيق احكام القانون وذلك للمساهمة في مستقبل افضل لبلادنا و كي تحصل فيه نصف المجتمع " المرأة" على حقوقها في الامان والعمل اللائق والحياة الكريمة .

سابعاً : ملاحق التقرير نموذج الاستثمار

مركز الأرض لحقوق الإنسان
استمارة استبيان
المرأة الريفية: التنمية والمشاركة
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

أولاً: بيانات شخصية

--	--

شهادة عليا

أكثر من 10

أرملة

مطلقة

متزوجة

أنسة

الحالة الاجتماعية:

شهادة متوسطة

تقرأ وتكتب

غير متعلمة

درجة التعليم:

من 7-10

من 5-7

أقل من 5

عدد أفراد العائلة داخل المنزل:

مصادر دخل الأسرة:

الزوج/ الزوجة/ الابن/ الابنة/ تجارة

المهنة:

أعمل في الفلاحة ومتعلقاتها (تراهيل وداخل المنزل)

أعمل في الفلاحة ومتعلقاتها في أرض مستأجرة

أعمل في الفلاحة ومتعلقاتها في أرض مملوكة

أعمل في غير الفلاحة (يذكر)

لا أعمل

لا	نعم	هل تستأجرين أرضاً زراعية باسمك
		إذا كانت الإجابة نعم، ما هي مساحة الأرض المستأجرة؟
لا	نعم	هل لديك ملكيات زراعية مقيدة باسمك؟
		إذا كانت الإجابة نعم، ما هي مساحة الملكية؟
		هل تديرين هذه الملكية بنفسك أم ينوب عنك أحد في إدارتها؟

ثانياً: حجم المشاركة

أ- مشاركة في الأسرة/العائلة

- للفتيات:

لا	أحياناً	نعم	هل يفرض عليك الأب أو الأخ أو ابن العم قرارات بخصوص التعليم والعمل؟
لا	أحياناً	نعم	هل تساهمين في اتخاذ القرارات داخل العائلة؟

- للمتزوجات:

لا	أحياناً	نعم	هل يشاورك زوجك في اتخاذ القرارات داخل المنزل؟
لا	أحياناً	نعم	من الذي يتولى مسؤولية الإنفاق داخل المنزل؟
لا	أحياناً	نعم	هل تشاركين في اتخاذ القرارات بخصوص أبنائك؟

ب- مشاركة اجتماعية واقتصادية:

لا	أعرف	نعم	هل تواجه القرية مشاكل اجتماعية؟
لا	أعرف	نعم	هل تواجه القرية مشكلات زراعية؟

لا	أحياناً	نعم	هل تقدمين أية مساعدات لأهل القرية من الفتيات النساء؟
			إذا كانت الإجابة نعم، ما هو نوع المساعدة، اشرحي؟

لا	أحياناً	نعم	هل تقدمين أية مساعدات لأهل القرية من الأطفال؟
			إذا كانت الإجابة نعم، ما هو نوع المساعدة؟

لا	أحياناً	نعم	هل تقدمين أية مساعدات لأهل القرية من الرجال؟
----	---------	-----	--

إذا كانت الإجابة نعم، ما هو نوع المساعدة، اشرحني؟

هل تعملين في أية جمعية أهلية في القرية؟
إذا كانت الإجابة نعم، هل هو عمل تطوعي أم بأجر؟

نعم لا
تطوعي بأجر

ما هي طبيعة هذا العمل؟ (اشرحني)

ج- مشاركة سياسية:

هل تقرئين الصحف؟

نعم لا أحياناً

هل تقرئين الجريدة المحلية للقرية (إن وجد)

نعم لا أحياناً

هل تقرئين صحفاً حزبية؟

نعم لا أحياناً

هل تشاهدين الأخبار المحلية؟

نعم لا أحياناً

هل تدخلين في مناقشات حول الأحوال الاجتماعية للقرية مع اخوتك/زوجك/جيرانك؟

نعم لا أحياناً

هل تدخلين في مناقشات حول التنمية الزراعية للقرية مع اخوتك/زوجك/جيرانك؟

نعم لا أحياناً

هل تذهبين للنادي الاجتماعي للقرية (إن وُجد)؟

نعم لا أحياناً

هل تدخلين في مناقشات حول الأوضاع المادية لأسر وعائلات القرية مع اخوتك/زوجك/جيرانك؟

نعم لا أحياناً

نعم لا لا أعرف

هل أنت راضية عن العمدة وشيوخ القرية؟

هل أنت راضية عن ممثلي القرية في الجمعية الزراعية؟

نعم لا لا أعرف

هل توجد مشكلات بخصوص البنك الزراعي

نعم لا لا أعرف

هل توجد مشكلات بخصوص الضرائب الزراعية

نعم لا لا أعرف

هل أنت راضية عن ممثلي القرية في المجلس المحلي للقرية؟

نعم لا لا أعرف

هل أنت راضية عن ممثلي القرية في المجلس المحلي للمدينة؟

نعم لا لا أعرف

هل أنت راضية عن ممثل القرية في مجلس الشعب؟

نعم لا لا أعرف

هل لك انتمايات حزبية؟ نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم، ما هو الحزب؟

هل تشاركين في انتخابات الجمعية الزراعية؟

لا أشارك

بالنصويت

بالترشيح

هل تشاركين في انتخابات المجلس المحلي للقرية؟
بالترشيح بالتصويت لا أشترك

هل تشاركين في انتخابات المجلس المحلي للمدينة؟
بالترشيح بالتصويت لا أشترك

هل تشاركين في انتخابات مجلس الشعب؟
بالترشيح بالتصويت لا أشترك

إذا كنت تشاركين بالتصويت، على أي أساس تصويتين؟
اختياري الحر
اختيار العائلة
اختيار زوجي

هل تتقاضين مقابل ماديًا للتصويت؟
لا نعم

إذا كنت تشاركين بالترشيح، من الذي اتخذ قرار الترشيح؟
قراري الحر
قرار العائلة
قرار زوجي

هل سبق لك الفوز؟
لا نعم

إذا كان سبق لك الفوز؟ اشرحي خبرتك كامرأة ممثلة لأهالي القرية؟

ثالثاً: معوقات المشاركة

ما الذي يمنعه عن المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة؟

ما الذي يمنعك عن المشاركة في أنشطة نادي القرية؟

ما الذي يمنعك عن المشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية بالقرية أو القرى المجاورة؟

ما الذي يمنعك عن العمل خارج المنزل؟

لا

نعم

هل تفكرين في إقامة مشروع زراعي خاص بك؟

إذا كانت الإجابة نعم، ما الذي يمنعك من إقامة هذا المشروع؟

العائلة تمنع

النقود

غياب الدعم الفني (الخبرات)

ما الذي يمنعك عن الإدلاء بصوتك في الانتخابات؟
لا أسمع عن الانتخابات/ زوجي يمنعني/ العائلة تمنعني/ ليس عندي وقت/ لا اهتم

ما الذي يمنعك من الترشيح في انتخابات مجلس الجمعية الزراعية؟
لا أسمع عن الانتخابات/ زوجي يمنعني/ العائلة تمنعني/ ليس عندي وقت/ لا اهتم

ما الذي يمنعك من الترشيح في انتخابات المجلس المحلي للقرية؟
لا أسمع عن الانتخابات/ زوجي يمنعني/ العائلة تمنعني/ ليس عندي وقت/ لا اهتم

ما الذي يمنعك من الترشيح في انتخابات المجلس المحلي للمدينة؟
لا أسمع عن الانتخابات/ زوجي يمنعني/ العائلة تمنعني/ ليس عندي وقت/ لا اهتم

ما الذي يمنعك من الترشيح في انتخابات مجلس الشعب؟
لا أسمع عن الانتخابات/ زوجي يمنعني/ العائلة تمنعني/ ليس عندي وقت/ لا اهتم

رابعاً: حلول لتعزيز المشاركة

أ- ما هي من وجهة نظرك احتياجات نساء القرية لدعمهن اجتماعياً داخل وخارج الأسرة؟

ب- ما هي احتياجات نساء القرية لدعمهن اقتصادياً؟
دعم مشروعات فلاحية (اشرح)

دعم مشروعات غير فلاحية (اشرح)

ج- هل تحتاج نساء القرية لإنشاء جمعيات أهلية نسائية أو غير نسائية؟

د- ما هي احتياجات نساء القرية لدعمهن سياسياً للتصويت والترشيح؟

خامساً: توصيات

ما هي الاحتياجات الضرورية للقرية الآن من وجهة نظرك؟

مدرسة

وحدة صحية

أجهزة طبية

نادي اجتماعي

جمعية أهلية (تحديد نوع النشاط)

إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة لتشغيل الشباب والشابات (تحديد نوع المشروعات)

سادساً:

هل ترشحين إحدى فتيات أو سيدات القرية البارزات أو النشاطات لإجراء مقابلة معها؟

سابعاً: ملاحظات الباحث/الباحثة

توقيع

- 1

الباحث/الباحثة

.....

- 1- عمالة الأطفال في ريف مصر.. ضحايا بلا ثمن: ملاحظات ميدانية عن محالج الأقطان. ديسمبر 97
2- من أحوال حماية البيئة في مصر : ملامح جريمة بيئية في محمية "وادي سنور" ابريل 98

سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
تعمل على:

- * زيادة الوعي بأوضاع حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية في مصر.
* المساهمة في تحسين أوضاع تلك الحقوق، وكشف الأسباب المختلفة التي تؤدي إلى انتهاك هذه الحقوق.
* المساهمة في وقف تدهور منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الفترة الأخيرة، خاصة في ظل سياسات التحرر الاقتصادي التي تتبناها الدولة.
* الكشف عن الرؤى والاحتياجات الحقيقية للفئات التي تنتهك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بسبب عدم مشاركة معظم تلك الفئات في صنع القرار.

- 3- عماله المرأة في مصر. نوفمبر 98
4- صناعة التلوث في مصر مارس 99
5- أحوال العمال في بر مصر: عام حافل بالإضرابات والاعتصامات.. عام 98
6 - تشريد المواطنين في ريف مصر عام 1998: سكان القرى يسددون ضريبة الفساد الإداري. نوفمبر 98
7- أحوال العمال في بر مصر : النصف الأول من عام 1999م 00
8- أطفال المقاومة اليدوية لدودة القطن 00 رحلة من التعب والشقاء, يوليو 99
9- أحوال البيئة في العاشر من رمضان اغسطس 99
10- المبيدات والغذاء النظيف في مصر. نوفمبر 99
11- السحب السوداء تجتاح الريف 00 مخاطر التلوث في قرى وبندر ميت غمر. ديسمبر 99
12- المرأة الريفية مشاركة غائبة .. وقضايا حائرة فبراير 2000
13- أطفال كسارات الرخام إصابات عمل وحماية قانونية غائبة. مارس 2000
14- الاحتجاجات العمالية صرخة في وجه الحكومة (164) احتجاج عمالي في عام 1999
15- احتجاج في النصف الثاني من عام 1999.
16- أوضاع المرأة العاملة في قطاع الزراعة تحتاج الى تدخل تشريعي مايو 2000
17- احتجاجات العمال في مصر من 2000/1/1 حتى 2000/6/31 "ضوء في ظلام الازمة" فبراير 2000
18- احتجاجات العمال في مصر حقوق بلا حماية فبراير 2001
19- احتجاجات العمال بين فوضى السوق ودور اللجان النقابية في النصف الثاني من عام 2000. يونيو 2001
20- رسالة إلى إلى من يهمله الأمر... للفقيد الرحمة وللأسرة خالص العزاء سبتمبر 2001
21- تنمية وتطوير قدرات الصيادين في بحيرة ادكو اغسطس 2001
22- أطفال المزارع والموت البطيء .
23- احتجاجات العمال في بر مصر في مواجهة الفصل والتشريد 22 مارس 2002
24- تطفال التراخيا والموت المبكر مايو 2002
25- سياسات الإصلاح الاقتصادي واوضاع المرأة الريفية مايو 2002
26- الناس المتحدون 0000 لا يمكن هزيمتهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل العولمة يوليو 2002
27- استغلال الاطفال في مصر 00 نصف الحاضر وكل المستقبل نوفمبر 2002
28- الفقر المجاني والتعليم قبالصدفة "دراسة عن أوضاع الاطفال العاملين في الريف المصري" ديسمبر 2002
29- المقاومة سبيل النصر احتجاجات العمال المصريين في مواجهة الازمة مارس 2003
30- تعديلات قانون التأمين الاجتماعي وسلب حقوق العاملين في مصر مايو 2003
31- أحوال العمال في مصر عام 2003 - 86 احتجاج للعاملين في القطاعات المختلفة اكتوبر 2003
العامل اللائق مطلب كل المنتجين

- 31- مؤشرات حقوق العمال في مصر عام 2003
 32- الأطفال في عيون الصحافة المصرية " يناير -يونيو 2003"
 المستقبل وفرح الحاضر "...
 33- اوضاع حقوق الانسان في مصر خلال العشر سنوات الماضية بين حرية السوق وتدهور أوضاع المواطنين
 يونيو 2004
- 34- "احتجاجات العمال بين إهمال الحكومة وحديث الإصلاح"
 74 احتجاج عمالي خلال ستة شهور
 35- حماية الأطفال من الاستغلال والعنف الفراشات تستحق الحياة"
 دراسة حالة لفراشات المستقبل"
 يوليو 2004
- 36- احتجاجات العمال في النصف الثاني من عام 2004 (32 اضراب 57 اعتصام 41 تظاهر 61 تجمع) احتجاجات
 ومطالب العمال في مصر .. قضايا منسية
 فبراير 2005
- 37- العمل الجبري في مصر والعالم
 38- أطفال الفراولة بين قضبان القطارات وغياب الرعاية
 39- احتجاجات العمال في معركة التغيير في النصف الاول من عام 2005
 40- العنف ضد المرأة في الصحافة المصرية (قتل - انتحار- خطف- اغتصاب - تعذيب)
 أغسطس 2005
 41- العنف ضد الأطفال في الصحافة المصرية (اعتداءات - خطف - اهمال - اسوأ أشكال العمل)
 سبتمبر 2005
 فبراير 2006
- 42 ماذا جنى العمال من الخصخصة عام 2005 ؟
 احتجاجات العمال المصريين بين رجال الأعمال واتحاد حكومي
 43 - العنف ضد النساء في مصر..... مسئولية دولة ام مجتمع ؟
 فبراير 2006
- 44 - أي مستقبل ننتظره لبلادنا في ظل اغتيال براءتنا و حقوق أطفالنا؟ (68 حالة اعتداء - 44 حالة
 عنف أسري - 63 حالة اهمال في الرعاية - 43 حادثة متنوعة) مارس 2006
- 45- قصة سقوط الحكومة في مصنع السماد العضوي ببني سويف
 ابريل 2006
- 46 - الاطفال العاملين والمبيدات مايو 2006
 47- اوضاع صيادين البحيرات في مصر يونيه 2006

مركز الأرض لحقوق الإنسان



مركز الأرض لحقوق الإنسان مؤسسة لا تهدف إلى الربح

أنشئ في ديسمبر عام 1996

لماذا مركز الأرض؟

أنشئ مركز الأرض للدفاع عن قضايا الفلاحين والريف المصري من منظور حقوق الإنسان، بعد أن تبين لمؤسسي المركز خلو ساحة العمل الأهلي في مصر من المنظمات التي تعمل في هذا المجال. ومن بين القضايا والاحتياجات الحقيقية التي دفعت في اتجاه إنشاء المركز:

-معالجة عدم التوازن في الاهتمام بحقوق الفلاحين والمسألة الزراعية في مصر وتصحيح المسار في ظل الأوضاع الجديدة المتعلقة بتحرير سوق الأرض والأسعار مع دراسة أثر ونتائج هذه السياسات على حياة الفلاحين والاقتصاد الزراعي .

-عدم وجود بنية تشريعية تنظم أوضاع العاملين في قطاع الزراعة، وبالتالي تعرضهم لانتهاكات عديدة شبيهة يومية، سواء على صعيد حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية أو على صعيد الحقوق المدنية والسياسية.

- اتساع الفجوة بين الريف والحضر في مصر، خاصة على صعيد الخدمات، مما يجعل قطاع عريض من سكان الريف عرضة لانتهاكات مضاعفة بسبب تدرى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

- تفاقم مشكلة عمالة الأطفال في الريف في القطاع الزراعي أو غيره من القطاعات، وزيادة معدلات الأمية والتسرب من المدارس بينهم.

- الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة الريفية، على صعيد الأسرة والعمل، أو بسبب الأوضاع الاجتماعية العامة. مجالات عمل المركز:

-الدفاع عن الفلاحين والعمال الزراعيين بسبب أوضاع العمالة الزراعية الدائمة والمؤقتة الناجمة عن غياب التنظيم القانوني، وخاصة فيما يتعلق ب عقود العمل والإجازات واللوائح التي تنظم حقوقهم وواجباتهم.

- دعم وتشجيع دور التنظيمات النقابية والتعاونيات والجمعيات والروابط الفلاحية.

- مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال من حيث أسبابها ومظاهرها وآثارها من منظور حقوق الطفل.

- العمل على تمكين المرأة الريفية، وخاصة العاملات في قطاع الزراعة، لمواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها بسبب وضعها النوعي والاجتماعي.

- الدفاع عن البيئة الزراعية وبيئة المجتمع الريفي ضد مخاطر التلوث، وتوعية الفلاحين بقضايا التلوث البيئي.

أهداف المركز

-المساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين في ريف مصر .

-رصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث داخل القرية المصرية وخاصة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

-تنمية وعى المواطنين بنشر ثقافة حقوق الإنسان وتشجيع العمل المشترك والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني ودعم استقلالها وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

-المساهمة في صياغة برنامج الإصلاح الاقتصادي الزراعي في مصر بحيث يكفل للفلاحين حقوقهم ويؤمنهم في زراعة أراضيهم..

-الكشف عن رؤى واحتياجات الفئات المهمشة والفقيرة في مصر وأشراكهم في صناعة القرار وصياغة البرامج التي تطبق عليهم

أليات عمل المركز:

-تقديم المساعدة القانونية للفلاحين في القضايا ذات الصلة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية أو المدنية والسياسية.

-إصدار التقارير والدراسات والبيانات لكشف الانتهاكات التي يتعرض لها الفلاحون والريف المصري.

- تنظيم دورات تدريبية وإصدار المطويات من أجل تنمية وعى المواطنين في القرية المصرية بالحقوق المتعلقة بقضاياهم.

- تكوين شبكة من المتطوعين والمهتمين والنشطاء لدفع العمل الأهلي والتطوعي في مجال حقوق الإنسان.

-تنظيم الندوات وعقد ورش العمل لمناقشة القضايا المتعلقة بأوضاع الريف المصري السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

- السعى لإقامة علاقات وطيدة مع المؤسسات المحلية والدولية المهمة بالعمل في مجال التنمية وحقوق الإنسان للمساهمة في تحقيق أهدافنا

مجلس الأمناء

أ.د. ألبير بشارة

أستاذ الاقتصاد الزراعي

أ.د. فتحي عبد الفتاح

رئيس مركز الدراسات و المعلومات بجريدة الجمهورية

أ.د. محمود السقا

أستاذ تاريخ القانون بجامعة القاهرة

1 - مجلس العاملين

مدير تنفيذي	كرم صابر ابراهيم
منسق وحدة البحوث	سعيد حسني
منسق الوحدة القانونية	نصحي زخاري
منسقة الوحدة الادارية	منار سلام
منسق وحدة العلاقات الدولية	محمد عادل
منسقة وحدة التوثيق و المعلومات	هبة جمال
محامي	محمود سلام
محامي	احمد محمد
محامية	ناهد طابع
محامي	شحاته جمعة
باحثة	مها حسن
باحث	ابو حلاوه التهامي
باحثة	ميرفت صديق
مترجمة	الشيما رزق
موثق	أحمد عبد الفتاح
موثقة	ميرفت حسن
موثقة	فاطمة سيد
مساعد مكتبي	محمد عيسي